الأحاديث الواردة

في الدعاء بالوسيلة عقب الأذان

روايةً ودراية

د. أحمد عبد الله المخيال *

(*)مدرس بقسم التفسير والحديث –كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت –دولة الكويت.
(*) بحثٌ مدعوم من إدارة الأبحاث بجامعة الكويت برقم (HH05/16) .

ملخص البحث

في هذا البحث دراسة موضوع الأحاديث الواردة في دعاء الوسيلة عقب الأذان ما بين القبول والرّد ، وقد عالجتُ ذلك حسب القواعد العلميّة عند المحدثين .

كما تهدف الدراسة إلى إيجاد إجابات علمية واضحة عن تساؤلات حول الأحاديث الواردة في دعاء الله الوسيلة عقب الأذان ، من أهمها : ما درجة الأحاديث الواردة في هذا الموضوع ما بين القَبولِ والرّد، وكيف نتعامل مع عدد من الأحاديث في الموضوع، والوقوف على معنى الوسيلة الواردة في الأحاديث ، وسبب تقيدها بشعيرة الأذان خصوصًا، وتكمن أهميّة هذا البحث في ارتباطه بهذه الشعيرة التي تتكرر على مسامع المسلمين في كل يوم وليلة خمس مرات.

الكلمات الدّالة : الدعاء ، الوسيلة ، الأذان .

المقدمـــة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فإن دعاء الله الذي هو من أشرف العبادات و أجلّ الطاعات لا يستغني عنه العبد في حال من الأحوال، وهو صلة بين العبد وربه، وكلما كثر رجاؤه بالله وحسن ظنه به كثر دعاؤه وأعرف الخلق بالله أكثرهم دعاءً له، كما أن الله سبحانه أمر عباده بذكره فقال سبحانه: ﴿ فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ ﴾ (البقرة: ١٥٢)، وقوله سبحانه: ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴾ (غافر: ٥٥). وعنْ أَبي مُوسَى الأشعريِّ ﷺ، عن النَّبيّ ﷺ ، قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يَذكُرُ ربَّهُ وَالذي لا يذكُرُهُ، مَثَل الحيِّ والمَيِّتِ»[1] ، بل إنه ترتّب عليه من الأجر والفضل ما لم يترتب على غيره، وقد كان النبي ﷺ يذكر الله في كل وقتٍ وحين، وهو ما تقصده عائشة رضي الله عنها بقولها في صفة النبي ﷺ إنه: (كان يذكر الله على كلّ أحيانه)[2] ، كما أنه كان يذكر الله في أوقاتٍ مخصوصة وبصفاتٍ معيّنة كالأذكار المقيّدة بعد الصلوات المفروضة، وكأذكار النوم وكأذكار الصباح والمساء ومن ذلك ما جاء في سؤال الله الوسيلة للنبي ﷺ عقب الأذان، وما ترتّب على ذلك من الفضل نيل شفاعة النبي ﷺ يوم القيامة، وفي هذا حق من حقوق النبي ﷺ على أمته ، « فهذه الأنواع من الأدعية هي حقّ له علينا نفعله في كل صلاة، وعند كل أذان، وفي كل مكان، وليس هذا لغيره من الأنبياء والصالحين »[3] .

وقد وردت عدّة أحاديث عن النبي ﷺ في هذا الباب وكان لابد من دراستها دراسةٌ حديثيّة من حيث الثبوت والرّد وبيان معانيها ، وبيان حكم العمل بها ، فقمتُ بجمع الأحاديث التي ذُكر فيها الدعاء بعد الأذان بالوسيلة.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، بَابُ فَضْلِ ذِكْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ (ح٦٤٠٧)،
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض،بَابُ ذِكْرِ اللهِ تَعَالَى فِي حَالِ الْجَنَابَةِ وَغَيْرِهَا (ح ٣٧٣).
(٣) قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق (ص: ٧٧).

موضوع الدراسة والهدف منها :

جمع الأحاديث الواردة في الدعاء بالوسيلة عقب الأذان ، ودراستها دراسة حديثيّة من حيث الثبوت والرّد وبيان معانيها ، وبيان حكم العمل بها ، والالتزام بجمع الأحاديث التي ذُكر فيها الدعاء بعد الأذان بالوسيلة التزاماً بموضوع البحث .

أهميّة البحث وسبب اختياره :

واخترت هذا البحث لعدة أسبابٍ منها :

١. تعدد من روى الحديث من الصحابة .
٢. كثرة طرق الأحاديث الواردة وتعدد ألفاظها .
٣. كون هذه الأحاديث متعلقة بشعيرة الأذان التي تتكرر على مسامع المسلمين في اليوم والليلة خمس مرات، وما يترتّب على الدعاء من أجر .
٤. تحرير ألفاظ الأحاديث وبيان علاقتها ببعض .
٥. وجودِ اختلاف حول دلالة الحديث على الأحكام المتعلقة به كما سيأتي في موضعه، كما أن هذا البحث بهذه الصورة يُعدّ إسهامًا مني في تقوية الدراسات التحليلية الموضوعيّة في نصوص السنّة النبوية ، وقد كتبتُ لجمع الأحاديث الواردة في الموضوع وجمع طرقها مع بيان صحّتها من ضعفها ، وإيضاح ما فيها من الفقه والفوائد ، وغير ذلك من الأسباب .

مشكلة البحث وتساؤلاته :

تدور مشكلة البحث حول اختلاف الروايات في الأحاديث الواردة في دعاء الوسيلة عقب الأذان ما بين الثبوت والضعف ، وقد عالجتُ ذلك حسب القواعد العلميّة كما سيأتي.

وتهدف الدراسة إلى إيجاد إجابات علمية واضحة عن تساؤلات حول الأحاديث الواردة في دعاء الله الوسيلة عقب الأذان ، من أهمها : كيف نتعامل مع الأحاديث في هذا الموضوع ، وما درجة الأحاديث الواردة فيها ما بين الثبوت والرّد ، والوقوف على معنى الوسيلة الواردة في الأحاديث ، وسبب تقيدها بشعيرة الأذان خصوصًا .

حدود البحث :

أتناول دراسة الأحاديث الواردة في دعاء الوسيلة عقب الأذان من خلال مصادر الحديث الأصليّة حسب ما اقتضاه تحقيق روايات الأحاديث سنَدًا ومتنًا.

منهج البحث :

التزمتُ في هذا البحث إظهار الصّنعة الحديثية في تخريج روايات الأحاديث، ودراسة أحوال رواتها ، ثم الحكم عليه ، وإظهار مدى فهم العلماء لتلك الروايات الحديثية المختلفة متى ثَبَت لديهم الاحتجاج به .

فأتناول دراسة الأحاديث من الجانبين النقدي والتحليلي حيث قمتُ بجمع الأحاديث المرفوعة الوارد فيها ذكر الدعاء بالوسيلة عقب الأذان فإنه وإن كان مطلقًا إلا أنه يمكن حمله على المقيّد مع الأخذ به في حالة الإطلاق لعدم التعارض، وخرجتُها مبيناً درجتها من القبول والرد، ثمّ بحثتُ المسائل المتعلقة بهذا الدعاء بحسب دلالة النصوص الثابتة.

وقد سرتُ في هذا البحث وفق ما يلي:

١. منهج الاستقراء: حيثُ قمتُ بجمع الأحاديث الواردة في دعاء الوسيلة عقب الأذان من مصادرها الأصلية، وبيان أقوال العلماء في درجتها وفهمها .
٢. منهج التحليل: أقوم بتحليل هذه الأقوال من تلك الروايات.
٣. منهج ترتيب الأحاديث: قدّمتُ الأحاديث الصريحة في ذكر الدعاء بالوسيلة عقِب الأذان على غيرها.
٤. دراسة الرُّواة، وذلك من خلال مجموع الأقوال في حال الراوي.

إجراءات البحث :

قمتُ بحمد الله بجمع الأحاديث الواردة في الباب ، ثم خرجتُها ، ودرستُ أسانيدها، وميّزتُ صحيحها من سقيمها ، وقد بلغت ثمانية أحاديث، ثمّ أشرتُ لمعاني الألفاظ الواردة والأحكام المستفادة

الدراسات السابقة :

حاولتُ جاهدًا الوقوف على الدراسات السابقة المتعلقة بالأحاديث الواردة في دعاء الله الوسيلة عقب الأذان فلم أقف على بحثٍ علمي أكاديمي أو دراسةٍ تجمع أطراف الموضوع، مع ما له من أهميّة ، ممّا يصرفني عن الشروع في هذا البحث إلا ما كان من فضيلة أ.د. إبراهيم بن علي العبيد الأستاذ في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية في بحثه الموسوم ب « أحاديث أذكار الأذان والإقامة جمعًا ودراسة « فقد تكلّم على الموضوع في « المبحث الرابع : الدعاء عند الأذان وسؤال الوسيلة « لكنه بصورةٍ جزئية وفي حدود ثمانية صفحات فقط على هذه الأحاديث واقتصر على التخريج فقط ، كما وجدتُ شيئًا من المذاكرة حوله في مواقع علمية في الشبكة العنكبوتية ؛ فرأيت أن حاجة جمع الأحاديث وتخريجها ودراسة حالها من القبول والرّد، وبيان ما تُرشد إليه؛ لا زالت قائمةٌ، وممّا تحتاجه الدراسة الربط بين الألفاظ الواردة في الدعاء والمسائل المتعلقة به .

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، ومطلبان ، وخاتمة:

أما المقدمة – وهي التي نحن بصددها – : وقد بينتُ فيها أهمية البحث وسبب اختياره، ومشكلة البحث – كما أسلفت – ، وحدوده ، ومنهجي في بحثه ، والدراسات السابقة فيه ، ثمّ خطة البحث .

المطلب الأول : سياق الأحاديث الواردة وتخريجها.

المطلب الثاني : تحليل ألفاظ الدعاء بعد الأذان، وما تُرشد إليه من أحكام. وفيه فرعان:

الفرع الأول: تحليلُ ألفاظ الدعاءِ بعد الأذان.

الفرع الثاني: ما تُرشد إليه الأحاديث من أحكام.

الخاتمة ، وأهم نتائج البحث ، ثم الفهارس اللازمة .

المطلب الأول

سياق الأحاديث الواردة وتخريجها

الحديث الأول :

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عن رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ وَالفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ » .

تخريج الحديث :

مدار هذا الحديث على عَلِيِّ بْنُ عَيَّاشٍ الحمصي ، واختلف عليه بوجهين:

الوجه الأول: رواية الحديث باللفظ السابق.

الوجه الثاني: رواية الحديث بمثل الحديث السابق وفي أوله: «اللهم إني أسالك بحق هذه الدعوة»، وبزيادة لفظ في آخره: «إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ»، وعنده أيضًا: «المقام الْمَحْمُود» بِلَفْظ التَّعْرِيف.

تخريج الوجه الأوّل:

أخرجه البخاري في صحيحه، وفي خلق أفعال العباد له أيضًا، عن عَلِيِّ بْنُ عَيَّاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ به، بلفظه. وعن البخاري رواه البغوي في شرح السنة عن عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ، أَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ النُّعَيْمِيُّ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفِرَبْرِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ عنه، به[1] . وأخرجه أحمد في مسنده عنه، به، وعن أحمد رواه أبو داود في سننهعنه، به[2] ، والترمذي في جامعه، عن مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرٍ البَغْدَادِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالاَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ عنه، به[3] .

---

(١) صحيح البخاري، كتَابُ الأَذَانِ ،بَابُ الدُّعَاء عِنْدَ النِّدَاء (ح ٦١٤) ، و في كتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَابُ قَوْلِهِ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ (الإسراء: ٧٩) (ح ٤٧١٩) ، وخلق أَفعَال العباد للبخاري (ص: ٥٠ ح ١٤٢) ، شرح السنة كتاب الصّلاة ، بَابُ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ، (٢/ ٢٨٣ ح ٤٢٠).

(٢) مسند أحمد (٢٣/ ١٢٠ ح ١٤٨١٧)، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة ، بَابٌ مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الْأَذَانِ (١/ ١٤٦).

(٣) جامع الترمذي، كتاب الصلاة ، بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ (١ / ٢٨٧ ح ٢١١).

والنسائي في السنن الصغرى ، وفي عمل اليوم والليلة له ، عن عَمْرِو بْنِ مَنْصُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ عنه، به، وعن النسائي رواه ابن السّنّي في عمل اليوم والليلة، عنه، به[1] . وزاد : «وَالدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ» . وأخرجه ابن ماجه في سننه ، عن مُحَمَّد ابْن يَحْيَى وَالْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ، قَالا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ الْأَلْهَانِيُّ عنه ، به[2] ، وابن حبّان في صحيحه، عن مُحَمَّد بْن يَحْيَى وحده عنه ، به[3] . وابن أبي عاصم في السنة عن مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ وَارَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ عنه به[4] ، وابن خزيمة في صحيحه، مُوسَى بْنِ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، نَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ، عنه به[5] .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، والطبراني في المعجم الأوسط، وقال: (لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ إِلاَّ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ، وَلَا يُرْوَى عَنْ جَابِرٍ إِلاَّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ)، وفي المعجم الصغير له أيضًا، والدعاء له أيضًا، ومسند الشاميين له أيضًا، كلاهما عن عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الدِّمَشْقِيُّ ، قَالَ: ثنا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ عنه به[6] . وفي رواية الطّحاوي جعل الحديث من فعلهﷺ. وعند الطبراني في الأوسط والصغير في أوله: «بِحَقِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ».

وفي روايات النَّسَائِي في الصغرى، وابن خُزَيْمَة، والطحاوي، وابن حبّان، والطبراني: «.. وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ ..» بلفظ التعريف.

---

(١) السنن للنسائي، كتاب الأذان ، الدُّعَاءُ عِنْدَ الْأَذَانِ (٢/ ٢٦ .ح ٦٨٠)، وعمل اليوم والليلة له، باب: كَيفَ الْمَسْأَلَة وثواب من سَأَلَ لَهُ ذَلك (ص: ١٥٨ ح ٤٦)، وعمل اليوم والليلة لابن السّنّي، بَابُ كَيْفَ مَسْأَلَةُ الْوَسِيلَةِ (ص ٨٧ ح ٩٥).

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الأذان ، بَابُ مَا يُقَالُ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ (١/ ٢٣٩ ح ٧٢٢).

(٣) صحيح ابن حبّان، كتاب الأذان ، ذكر إيجاب الشفاعة في يوم الْقِيَامَةِ لِمَنْ سَأَلَ اللهَ جَلَّ وَعَلَا لِصَفِيِّهِ ﷺ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ عِنْدَ الأذان يسمعه (٤/ ٥٨٦ ح ١٦٨٩).

(٤) السّنة لابن أبي عاصم (٢/ ٣٩٥ ح ٨٢٦).

(٥) صحيح ابن خزيمة، كتاب الصّلاة ، بَابُ صِفَةِ الدُّعَاء عِنْدَ مَسْأَلَةِ اللهَّ –عَزَّ وَجَلَّ– لِلنَّبِيِّ ﷺ مُحَمَّدٍ الْوَسِيلَةَ، وَاسْتِحْقَاقِ الدَّاعِي بِتِلْكَ الدَّعْوَةِ الشَّفَاعَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (١/ ٢٤٩ ح ٤٢٠).

(٦) شرح معاني الآثار للطحاوي، كتاب الصلاة ، بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقُولَهُ إِذَا سَمِعَ الْأَذَانَ (١/ ١٤٦ح ٨٩٥)، المعجم الأوسط للطبراني: (٥/ ٥٤ح٤٦٥٤)، المعجم الصغير له أيضًا: (٢ /٣ ح ٦٧٠)، الدعاء له أيضًا: (ص ١٥٣ ح ٤٣٠)، مسند الشاميين له أيضًا: (٤ /١٤٩ ح ٢٩٧٢).

وقد رُوي، عن جابر من وجه آخر بلفظ فيه بعض مخالفة، أخرجه أحمد في مسنده عن حَسَن، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُنَادِي الْمُنَادِي: اللهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَارْضَ عَنْهُ، رِضًا لَا سَخَطَ بَعْدَهُ، اسْتَجَابَ اللهُ لَهُ دَعْوَتَهُ»[1]. وليس فيه ذكر الشفاعة.

تخريج الوجه الثاني:

أخرجه البيهقي السنن الكبرى، والدعوات الكبير له أيضًا، عن أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطَّائِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ عنه، بنحوه[2]، وفي أوله: «اللهم إني أسالك بحق هذه الدعوة»، وزاد في آخره: «إنك لا تُخلِفُ الميعاد»، وعنده أيضًا: «المقام الْمَحْمُود» بِلَفْظ التَّعْرِيف.

ثانيًا: دراسة الإسناد:

دراسةُ إسناد الوجه الأول:

تقدّم في تخريج الحديث أنه عند البخاري، وهو في صحيحه احتجاجًا فلا نحتاج إلى دراسة الإسناد[3].

وأمّا طريق الإمام أحمد في مسنده، وقد تابع البخاريُ أحمدَ بن حنبل وهو إمامٌ

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٢/ ٤٦١ ح ١٤٦١٩)، والطبراني في المعجم الأوسط (١/ ٦٩ ح ١٩٤)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: ٨٨ ح ٩٦)، كلهم من طرق عن ابْنُ لَهِيعَةَ به.
وفي آخر حديث أحمد في مسنده: (صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَارْضَ عَنْهُ، رِضًا لَا سَخَطَ بَعْدَهُ، اسْتَجَابَ اللهُ لَهُ دَعْوَتَهُ).
وقال الطبراني: (لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ إِلاَّ ابْنُ لَهِيعَةَ، وَلَا يُرْوَى عَنْ جَابِرٍ إِلاَّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ).

(٢) السنن الكبرى، ذِكْرُ جُمَّاعِ أَبْوَابِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا فَرَغَ مِنْ ذَلِكَ (١/ ٦٠٣ ح ١٩٣٣)، والدعوات الكبير، بَابُ الدُّعَاءِ وَالْقَوْلِ عِنْدَ الْأَذَانِ (١/ ١٠٨ ح ٤٩).

(٣) انظر ترجمة البخاري: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: (٢٤/ ٤٣٠ ت ٥٠٥٩)، الكاشف (٢/ ١٥٦ ت ٤٧١٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٦٨، ت: ٥٧٢٧).

ناقدٌ[1] ، وإسناده: عن عَلِيِّ بْنِ عَيَّاشٍ، عن شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِر، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِالله ﷺ.

- عَلِيِّ بْنِ عَيَّاشٍ الحمصي: وثّقه العجلي ، والنَّسَائي، الدَّارَقُطنِيّ ، وزاد الدَّارَقُطنِيّ: حجة[2] ، وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات، وَقَال: كان متقنا[3] ، وقال ابن حجر: (ثقة ثبت)[4] .
- شُعَيْب بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، وهو : ثقة عابد[5] .
- مُحَمَّدُ بْنِ الْمُنْكَدِر، وهو : ثقة فاضل[6] .
- جَابِرُ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ هو : صحابي ابن صحابي[7] .

طريق الترمذي في جامعه: عن مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرٍ البَغْدَادِيُّ، وَإِبْرَاهِيمَ ابْنِ يَعْقُوبَ وهما : محمد بن سهل ثقة[8] ، وإبراهيم هو السَّعدي : ثقة حافظ رمي بالنصب[9] .

طريق النسائي: عن عَمْرِو بْنِ مَنْصُورٍ وهو ثقة ثبت[10] ، وطريق ابن السّنّي: عن النسائي وهو: الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثَّبْتُ، نَاقِدُ الحَدِيْثِ[11] .

---

(١) وانظر ترجمة أحمد: تهذيب الكمال (١/ ٤٣٧ ت ٩٦)، والكاشف (١/ ٢٠٢ ت ٧٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٨٤ ت : ٩٦).

(٢) الثقات للعجلي: (٢/ ١٥٦ ت ١٣٠٧)، وتهذيب الكمال (٢١/ ٨١ ت ٤١١٦)،

(٣) الثقات لابن حبان: (٨/ ٤٦٠ ت ١٤٤٢٩).

(٤) تقريب التهذيب: (ص: ٤٠٤ ت ٤٧٧٩).

(٥) تقريب التهذيب: (ص: ٢٦٧ ت ٢٧٩٨)، وانظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٥١٦ ت ٢٧٤٧)، الكاشف (١/ ٤٨٦ ت ٢٢٨٦).

(٦) تقريب التهذيب: (ص: ٥٠٨ ت ٦٣٢٧)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٥٠٣ ت٥٦٣٢)، الكاشف (٢/ ٢٢٤ ت٥١٧٠).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ١٣٦ ت ٨٧١)، وانظر: تهذيب الكمال (٤/ ٤٤٣ ت ٨٧١).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٤٨٢ ت ٥٩٣٧)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٥/ ٣٢٥ ت ٥٢٦٩)، والكاشف (٢/ ١٧٧).

(٩) تقريب التهذيب (ص: ٩٥ ت ٢٧٣). وانظر: تهذيب الكمال (٢/ ٢٤٤ ت ٢٦٨)، والكاشف (١/ ٢٢٧ ت ٢٢٤).

(١٠) تقريب التهذيب (ت ٥١١٩)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٥٠ ت ٤٤٥٥)، والكاشف (٢/ ٨٩ ت ٤٢٣٤).

(١١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٥).

طريق ابن ماجه: عن الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ ، وهما: العبّاس بن الوليد صدوق[١] ، ومحمّد بن أبي الحسن هو ابن جعفر السمناني ثقة[٢] ، ومُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وهو :ثقة[٣] .

طريق ابن أبي عاصم عن مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ وَارَةَ وهو: ثقة حافظ[٤] .

طريق ابن خزيمة :عن مُوسَى بْنِ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، وهو : ثقة[٥] .

طريق الطحاوي، والطبراني، كلاهما عن عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الدِّمَشْقِيُّ وهو: أبو زرعة ثقة حافظ[٦] .

وأما متابعةأبي الزبير عن جابر ﷺ :

طريق أحمد بن حنبل: عن حَسَن، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ.

الحسن بن موسى، الأشيب، أَبُو عَلِيّ البغدادي وقد: وثقه يحيى بْن مَعِين وغيره[٧] .

ابْنُ لَهِيعَةَ، هو: عبد الله ابن لَهِيعَة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، اختلف العلماء في حاله فضعّفه بعضهم مطلقًا، وعدّله آخرون، وقبله البعض في حالٍ دون حال في روايته عن العبادلة دون غيرهم . قلتُ: خلاصة حاله ما ذكره الذهبي:

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٩٤ ت ٣١٩١). وانظر: تهذيب الكمال (١٤/ ٢٥٢ ت٣١٤٣)، والكاشف (١/ ٥٣٦ ت ٢٦١١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٧٢ ت ٥٧٨٩)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٥/ ١٣ ت ٥١٢٢)، والكاشف (٢/ ١٦٢ ت ٤٧٧٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥١٣ ت ٦٣٨٩). وانظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٦٣٣ ت٥٦٨٩)، والكاشف (٢/ ٢٢٩ ت٥٢١٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٧ ت ٦٢٩٧)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٤٤ ت ٥٦٠٧)، والكاشف (٢/ ٢٢١ ت ٥١٥٣).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٥١ ت ٦٩٧٢)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ٧٥ ت ٦٢٦٤)، الكاشف (٢/ ٣٠٤ ت٥٧٠٢).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٧ ت ٣٩٦٥). وانظر: تهذيب الكمال (١٧/ ٣٠١ ت ٣٩١٦)، والكاشف (١/ ٦٣٨).

(٧) تهذيب الكمال (٦/ ٣٢٨ ت ١٢٧٧)، الكاشف (١/ ٣٣٠ ت ١٠٦٩)، تقريب التهذيب (ص: ١٦٤ ت ١٢٨٨).

(العمل على تضعيف حديثه)، وقال: (يُروى حديثه في المتابعات ولا يحتج به)، وما ذُكرَ فيه من توثيقات فهو محمولٌ على عدالته[1] .

أَبُو الزُّبَيْرِ: محمد بن مسلم بن تَدْرُس، أبو الزبير المكي، وهو: ثقة إلا أنه يدلس، وقال عنه ابن حجر: (مشهور بالتدليس) ، وجعله من المرتبة الثالثة ، وهم: من أكثر من التدليس فلم يحتج الائمة من أحاديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع[2] .

جَابِرٍ ﷺ : تقدّمت ترجمته.

دراسةُ إسناد الوجه الثاني عند البيهقي:

الوجه الثاني أخرجه البيهقي عن أَبِي عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، وَأَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ ابْنِ أَحْمَدَ الْفَامِيُّ قَالَا: ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ ثنا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ به.

- أَبو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، وهو: محمَّد بن عبد الله، أبو عبدالله الضبي الطهماني النيسابوري، الحاكم الشافعي، المعروف بابن البيّع، إمام أهل الحديث في عصره والعارف به حق معرفته[3] .
- أَبو نَصْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْفَامِيُّ وهو: شيخ ثقة معروف[4] .
- أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ : الأصمّ النَّيْسَابُوْرِيُّ: ثِّقَة المَأْمُوْنُ، روى عنه: أبو عبد الله الحاكم في مستدركه، وأكثر عنه، ووصفه بالمقرئ، وذكر أنه حدثه من

---

(١) الكاشف (١/ ٥٩٠ ت ٢٩٣٤)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ١٧٥)، وانظر: التاريخ الكبير للبخاري: (٥ /١٨٢ ت ٥٧٤)، والمجروحين (٢/ ١١)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٩٣ ت٨٦٧)، المعرفة والتاريخ (١/ ١٦٥)، وتهذيب الكمال (١٥/ ٤٨٧ ت ٣٥١٣)، نتائج الأفكار ١ /٣١٨، تقريب التهذيب (ص: ٣١٩ ت ٣٥٦٣)، وإرواء الغليل للألباني (١/ ٢٦٠)، ولشيخنا أ. د. أحمد معبد، بحثٌ نفيسٌ في حال ابن لهيعةَ ضمنه تحقيقه للنفح الشذي في شرح الترمذي لابن سيّد النّاس. انظره: (٢/ ٧٩٢) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٠٢ ت ٥٦٠٢)، الكاشف (٢/ ٢١٦ ت ٥١٤٩)، تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦ ت ٦٢٩١)، تعريف أهل التقديس (ت ١٠١ ص: ٤٥).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٢، ١٧٧)، الإرشاد: (٣/ ٨٥١)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٠).

(٤) تاريخ الإسلام ت بشار (٩/ ٢٤٧ ت ١٦٩).

أصل كتابه، وذكر – أيضًا – أنه حدثه بنيسابور[1] ، وقال عنه: (ثم انحدر إلى حمص فسمع من محمَّد بن عوف الطائي الكثير، وذهب بعض سماعاته منه، فإني سمعت عبد الله بن سعد الحافظ يقول: وجدنا سماع بعض أصحابنا من أبي العباس الأصم جزءًا كبيرًا من محمَّد بن عوف، فلم يحدث به)[2] .

مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطائي، أبو عَبد الله، الحمصي الحافظ، قال عنه أبو حاتم : (صدوق)[3] ، وَقَال النَّسَائي :(ثقة)[4] ، وذكره ابنُ حِبَّان فِي «الثقات» وَقَال: (كان صاحب حديث يحفظ)[5] ، وقال ابن حجر : (ثقة حافظ)[6] .

قلتُ: محمد بن عوفٍ ثقةٌ أكثر النقّاد على توثيقه كما تقدّم، وهو من أهل حمص

قال ابن معين: (إن كان ابن عوف ذكره، فإن ابن عوف أعرف بحديث بلده)[7] ، وَقَال أَبُو أَحْمَد بْن عَدِيّ: (هو عالم بحديث الشام صحيحا وضعيفا، وكان أَحْمَد بن عُمَير بن جوصاء عليه اعتماده، ومنه يسأل وخاصة حديث حمص)[8] .

- عَلِيِّ بْنِ عَيَّاشٍ الحمصي : تقدّم في الوجه الأول.
- شُعَيْب بْنِ أَبِي حَمْزَةَ : تقدّم في الوجه الأول.
- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِر : تقدّم في الوجه الأول.
- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ : تقدّم في الوجه الأول.

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٥/ ٤٥٢)، تذكرة الحفاظ (٣ / ٨٦٠ – ٨٦٤)، العبر(٢ /٢٧٣ – ٢٧٤)، البداية والنهاية: (١١ /٢٣٢)، الأنساب (١/ ٢٩٠)، السلسلة الصحيحة للألباني: (٦/ ١٨٩).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٦ / ٢٩٠).

(٣) الجرح والتعديل (٨ /٥٣ ت ٢٤١).

(٤) المعجم المشتمل، الترجمة ٩٣٠.

(٥) الثقات (٩ /١٤٣).

(٦) تقريب التهذيب (ت ٦٢٠٢)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٣٦ ت٥٥٢٧)، الكاشف (٢/ ٢٠٨ ت٥٠٩٨).

(٧) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٣٩).

(٨) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٤٠).

ثالثًا: النظر في الخلاف:

- ممّا تقدّم في تخريج الحديث ودراسة الأسانيد نجد أنّ الوجه الأول قد رواه عن المدار جماعةُ الثّقات وهم: البخاري وأحمد بن حنبل ومُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرِ البَغْدَادِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ و عَمْرِو بْنِ مَنْصُورٍ والْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ ومُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى و مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ وَارَةَ ومُوسَى ابْنِ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ، وعَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الدِّمَشْقِيُّ . وقد صححه البخاري وقال الترمذي:(حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ)[1] ، وقال البغوي: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ)[2] ، وقال المزّي: (وهو حديث جليل لا نعرفه إلا بهذا الإسناد)[3] .

وأما متابعة أبي الزبير عن جابر ﷺ فإنّ إسنادها ضعيفٌ لورودها من طريق ابن لهيعة كما تقدّم ، وفيه علة أخرى، وهي: عنعنة أبي الزبير عن جابر؛ فإنه مدلس كما تقدّم ولم يُصرّح بالسماع.

أمّا الوجه الثاني: قد رواه مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الطائي وهو ثقة كما تقدّم وإن كان لم يُتابع لكن توفّر له مرجّحٌ خاص به وهو قرينة الاختصاص حيث إن محمد بن عوف من حمص وهو بلديٌّ علي بن عيّاش، وقد تقدّم ترجيح كلٌّ من ابن معين وابن عدي في الرواية عن شيخه، وكذلك هذه الزيادة لا تنافي غيرها فإنها يختم بها الدعاء كما في قوله تعالى :﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخۡزِنَا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ إِنَّكَ لَا تُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ﴾ (آل عمران: ١٩٤) .

وبذلك تكون روايته صحيحة ويكون الحديث صحيح بالوجهين، لتوفّر قرينة أكثريّة الثقات للوجه الأول، وقرينة الاختصاص للوجه الثاني.

ثانيًا: وأمّا بالنسبة لرواية البيهقي أيضاً: «اللهمّ إنّي أسألك بحقّ هذه الدعوة»، والقول فيها كالقول في سابقتها.

ثالثًا: ما زاده ابن السّنّي في قوله ﷺ: "وَالدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ" ، وهى مدرجة من بعض

---

(١) جامع الترمذي: (١ /٢٨٧ ح ٢١١).
(٢) شرح السّنة: (٢/ ٢٨٣).
(٣) تهذيب الكمال (٢١/ ٨٧).

النساخ فإنّ الحديث عنده من طريق النسائي وليست عنده ولا عند غيره ، وقد صرّح الحافظ في التلخيص، ثم السخاوى في المقاصد أنها ليست في شيء من طرق الحديث[1] .

رابعًا: جاء في روايات النسائي في السنن الصغرى وابن خزيمة في صحيحه والطحاوي في شرح معاني الآثار وابن حبّان في صحيحه والطبراني في المعجم الأوسط والصغير والدعاء والبيهقي في السنن الكبرى والدعوات بلفظ: (الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ)، قَالَ النَّوَوِيُّ: (ثَبَتَتِ الرِّوَايَةُ بِالتَّنْكِيرِ وَكَأَنَّهُ حِكَايَةٌ لِلَفْظِ الْقُرْآنِ)[2] ، وانتصر ابن القيّم لإثبات رواية التنكير فقال: (والصحيح ما في البخاري لوجوهٍ:

أحدها: اتفاق أكثر الرواة عليه.

الثاني: موافقته للفظ القرآن.

الثالث: إن لفظ التنكير فيه مقصود به التعظيم لقوله: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ﴾ وقوله: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [3] .

رابعًا: الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من الوجهين؛ وذلك لتخريج البخاري للوجه الأول في صحيحه؛ ولصحة إسناد الوجه الثاني مع توفّر قرينة الاختصاص لراويه عن المدار وهو محمد ابن عوف وبقية رجاله ثقات كما تقدّم.

الحديث الثاني :

عن عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللهَ لِيَ الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ".

---

(١) التلخيص الحبير: (ص ٧٨)، المقاصد الحسنة: (ص ٢١٢)، وانظر: إرواء الغليل: (١ / ٢٦٠).
(٢) فتح الباري لابن حجر: (٢/ ٩٥).
(٣) بدائع الفوائد: (٤ / ١٠٥).

تخريج الحديث :

أخرجه مسلمٌ في صحيحه عن مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَيْوَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، وَغَيْرِهِمَا عَنْ كَعْبِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ به، بلفظه. وأبو داود في سننه ، عن مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ عنه به، غير أنه صرّح باسم المبهم بأنه ابن لهيعة[1] . وأخرجه أحمد بن حنبل، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والترمذي عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، والطبراني عن هَارُونَ بْنَ مَلُّولٍ، وابن حبّان عن عَبْدِاللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بن إبراهيم، والبغوي عن عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ، أَنَا أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمْعَانَ، نَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّيَّانِيُّ، نَا حُمَيْدُ بْنُ زَنْجُوَيْهِ، والبيهقي، عن أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بِشْرَانَ الْعَدْلُ وَأَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْحَاقَ الْبَزَّارُ بِبَغْدَادَ قَالَا: ثنا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْفَاكِهِيُّ بِمَكَّةَ، ثنا أَبُو يَحْيَى بْنُ أَبِي مَسَرَّةَ، كلهم عن أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ – وهو عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ – ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ، أَخْبَرَنَا كَعْبُ ابْنُ عَلْقَمَةَ عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ به[2] .

وأخرجه النسائي في السنن الصغرى ، ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة عن النسائي، عن سُوَيْدَ بْنِ نَصْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ حَيْوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ، عن كَعْبِ بْنَ عَلْقَمَةَ عنه، به[3] .

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الصّلاة ، بَابُ الْقَوْلِ مِثْلَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ لِمَنْ سَمِعَهُ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَسْأَلُ لَهُ الْوَسِيلَةَ (١/ ٢٨٨ ح ١١ – ٣٨٤)، السنن لأبي داود، كتاب الصّلاة ، باب ما يقول إذا سمع المؤذن (١/ ٣٩٣ ح ٥٢٣).

(٢) مسند أحمد:(١١/ ١٢٨ ح ٦٥٦٨)، والمعرفة والتاريخ (٢/ ٥١٥)، وجامع الترمذي، أبواب المناقب ، بَابٌ فِي فَضْلِ النَّبِيِّ ﷺ (٦/ ١٣ ح٣٦١٤)، صحيح ابن حبّان ، كتاب الأذان (٤/ ٥٩٠ ح ١٦٩٢) المعجم الأوسط للطبراني (٩/ ١٣٣ ح٩٣٣٥)، شرح السنة للبغوي، كتاب الصلاة ، بَابُ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ (٢/ ٢٨٤ ح ٤٢١) والسنن الكبرى للبيهقي، ذِكْرُ جُمَّاعِ أَبْوَابِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا فَرَغَ مِنْ ذَلِكَ (١/ ٦٠٣ ح ١٩٣١).

(٣) السنن الصغرى، كتاب الأذان ، الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الْأَذَانِ (٢/ ٢٥ ح ٦٧٨) ، وفي السنن الكبرى (٢/ ٢٥٢ ح ١٦٥٤ ، ح ٩٧٩٠)، عمل اليوم والليلة لابن السّنّي، بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الْأَذَانِ (ص: ٨٣ ح ٩٣).

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه ، عن عِيسَى بْنِ أَحْمَدَ الْعَسْقَلَانِيُّ، وابن حبان في صحيحه ، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ حدثنا حرملة كلاهما عن ابن وهبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ عنه به[1] .

وأخرجه الطحاوي من طريقه عن رَبِيع الْجِيزِيُّ، قَالَ: ثنا أَبُو زُرْعَةَ، قَالَ: أنا حَيْوَة عنه به[2] .

وأخرجه عبد بن حميد في مسنده، عن عَبْداللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، وابن خزيمة في صحيحه، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ، وابن حبان في صحيحه، عن أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا المقرىء، وأبو عوانة في مستخرجه، عن ابْنِ أَبِي مَسَرَّةَ، والبيهقي من طريقِ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ ، كلهم عن سَعِيدَ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عَلْقَمَةَ عنه، به[3] .

وكلهم قالوا : (له) إلا أحمد وأبو داود والترمذي قالوا : (عليه) ، وكلهم قالوا : (الشفاعة) إلا ابن حبّان والبيهقي قالوا : (شفاعتي يوم القيامة)[4] .

دراسة الإسناد:

الحديث كما تقدّم في تخريج الحديث أنه عند مسلم، وإسناده: عن مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَيْوَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، وَغَيْرِهِمَا عَنْ كَعْبِ

---

(١) مستخرج أبي عوانة، بَيَانُ إِيجَابِ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ إِذَا أَذَّنَ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَسُؤَالِ الْوَسِيلَةِ لَهُ وَثَوَابِ مَنْ قَالَ ذَلِكَ (١/ ٢٨٠ ح ٩٨٣)، صحيح ابن حبّان، كتاب الأذان ، ذِكْرُ إِيجَابِ الشَّفَاعَةِ فِي الْقِيَامَةِ لِمَنْ سَأَلَ اللهَ جَلَّ وَعَلَا لِنَبِيِّهِ الْمُصْطَفَى ﷺ الْوَسِيلَةَ فِي الْجِنَانِ عِنْدَ الْأَذَانِ يَسْمَعُهُ (٤/ ٥٨٨ ح ١٦٩٠).

(٢) شرح معاني الآثار ، بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقُولَهُ إِذَا سَمِعَ الْأَذَانَ (١/ ١٤٣ ح ٨٧٨).

(٣) المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص: ١٣٩ ح ٣٥٤)، صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة ، بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ فَرَاغِ سَمَاعِ الْأَذَانِ (١/ ٢٤٨ ح ٤١٨)، صحيح ابن حبّان، ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ الْعَرَبَ تَذْكُرُ فِي لُغَتِهَا عَلَيْهِ بِمَعْنَى لَهُ وَلَهُ بِمَعْنَى عَلَيْهِ (٤/ ٥٨٩ ح ١٦٩١)، مستخرج أبي عوانة (١/ ٢٨١ ح ٩٨٤)، السنن الكبرى للبيهقي، ذِكْرُ جُمَّاعِ أَبْوَابِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ، بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا فَرَغَ مِنْ ذَلِكَ (١/ ٦٠٣ ح ١٩٣٠).

(٤) انظر : إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: (١/ ٢٥٩).

ابْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﷺ.

مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: ثقة ثبت[1] .

عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ ، وهو أبو محمد المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد[2] .

حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ وهو : التجيبي ، أَبُو زُرْعَة المِصْرِي ثقة ثبت فقيه زاهد [3] .

سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ ، وهو : ثقة ثبت[4] .

عبد الله بن لَهِيعَة الحضرمي، كما تقدّم خلاصة حاله العمل على تضعيف حديثه.

كَعْبُ بْنُ عَلْقَمَةَ وهو: صدوق[5] ذكره ابنُ حِبَّان فِي الثقات[6] .

عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ وهو: ثقة[7] . وقع في إسناد ابن حبّان أنه عبدالرحمن بن جُبير ابن نُفير ، وهو خطأ ، فهذا شامي ، وذاك مصري، قال الترمذي: (قَالَ مُحَمَّدٌ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرٍ هَذَا قُرَشِيٌّ وَهُوَ مِصْرِيٌّ، وَعَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ شَامِيٌّ).

عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو هو: أحد السابقين المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة الفقهاء[8] .

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٨١ ت ٢٩٥١). وانظر: تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٨٧ ت ٥٢٥٤)، والكاشف (٢/ ١٧٥ ت٤٨٧٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٨ ت ٣٦٩٤). وانظر: تهذيب الكمال (١٦/ ٢٧٧ ت ٣٦٤٥)، والكاشف (١/ ٦٠٦ ت ٣٠٤٨).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٨٥ ت ١٦٠٠). وانظر: تهذيب الكمال (٧/ ٤٧٨ ت١٥٨٠)، الكاشف (١/ ٣٥٩).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٣ ت٢٢٧٤). وانظر: تهذيب الكمال (١٠/ ٣٤٢ ت٢٢٤١)، الكاشف (١/ ٤٣٢).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٦١ ت ٥٦٤٤)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ١٨٢ ت ٤٩٧٦) ، و الكاشف (٢/ ١٤٨ ت ٤٦٥٨).

(٦) الثقات (٧ / ٣٥٥).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٨ ت ٣٨٢٨). وانظر: تهذيب الكمال (١٧/ ٢٨ ت ٣٧٨٣)، الكاشف (١/ ٦٢٤ ت ٣١٦٥).

(٨) تقريب التهذيب (ص ٣١٥ ت ٣٤٩٩). وانظر: تهذيب الكمال (١٥/ ٣٥٧ ت ٣٤٥٠)، والكاشف (١/ ٥٨٠ ت ٢٨٧٩).

ورواه عن حَيْوَةَ – كما تقدّم – كلٌ من :

أبو عبدالرحمن عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ : وهو ثقة فاضل[١] .

عَبْدُ اللهِ بْنَ الْمُبَارَكِ : وهو ثقة ثبت فقيه عالم[٢] .

عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ : وهو أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد[٣] .

أَبُو زُرْعَة وهب الله بن راشد الحجري المِصْرِي : وهو قال عنه أبو حاتم : بين ذلك، وقال: محله الصدق، وقال أبو زرعة : ليس لي به علم لأني لم أكتب عن أحد عنه[٤] ، وذكره ابنُ حبان في الثقات، وقال: يخطيء[٥] ، وقال الذهبي: غمزه سعيد ابْن أبي مَرْيَم[٦] .

سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ : تقدّم.

الحكم على الحديث :

الحديث بهذا الإسناد صحيح؛ لتخريج الإمام مسلم له كما تقدّم في التخريج.

الحديث الثالث :

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ :« مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَقُولُ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ فَيُكَبِّرُ الْمُنَادِي فَيُكَبِّرُ ثُمَّ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، فَيَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ يَقُولُ: اللهُمَّ أَعْطِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ ، وَاجْعَلْ فِي عِلِّيِّينَ دَرَجَتَهُ وَفِي الْمُصْطَفِينَ مَحَبَّتَهُ، وَفِي الْمُقَرَّبِينَ دَارَهُ إِلاَّ وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٠ ت ٣٧١٥). وانظر: تهذيب الكمال (١٦/ ٣٢٠ ت٣٦٦٦)، والكاشف (١/ ٦٠٩ ت ٣٠٦٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٠ ت ٣٥٧٠). وانظر: تهذيب الكمال (١٦/ ٥ ت ٣٥٢٠)، الكاشف (١/ ٥٩١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٨ ت ٣٦٩٤). وانظر: تهذيب الكمال (١٦/ ٢٧٧ ت ٣٦٤٥)، والكاشف (١/ ٦٠٦ ت ٣٠٤٨).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٧ ت ١٢).

(٥) الثقات لابن حبان (٩/ ٢٢٨ ت ١٦١٥٠).

(٦) المغني في الضعفاء (٢/ ٧٢٧ ت ٦٩٠٦)، و تاريخ الإسلام (٥/ ٤٧٦ ت٤٤٩).

تخريج الحديث :

أخرجه الطحاوي عن مُحَمَّد بْنِ النُّعْمَانِ السَّقَطِيُّ، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ، قَالَ: ثنا أَبُو عُمَرَ الْبَزَّارُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ عنه بلفظه. وأخرجه الطبراني عن مُحَمَّد بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ وابن السني عن مُحَمَّد بْنِ جَرِيرٍ كلاهما عن أَبِي كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَمْرٌو أَبُو حَفْصٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عنه بمثله[1].

دراسة الإسناد:

الحديث كما تقدّم في تخريج الحديث – عند الطحاوي في شرح معاني الآثار عن مُحَمَّدَ ابْنِ النُّعْمَانِ السَّقَطِيُّ، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ، قَالَ: ثنا أَبُو عُمَرَ الْبَزَّارُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ.

- مُحَمَّدَ بْنِ النُّعْمَانِ السَّقَطِيُّ: كنيتُه أبو عبدالله، ولم أرَ فيه جرحًا ولا تعديلًا[2].
- يَحْيَى بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ: ثقة ثبت إمام[3].
- أَبُو عُمَرَ الْبَزَّارُ، حفص بن سليمان وهو: متروك الحديث مع إمامته في القراءة[4].
- قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، الجدلي العدواني وهو: ثقة رمي بالإرجاء[5].

---

(١) شرح معاني الآثار ،كتاب الصّلاة ، بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقُولَهُ إِذَا سَمِعَ الْأَذَانَ (١/ ١٤٥ ح ٨٩٤)، عمل اليوم والليلة لابن السّنّي، بَابُ كَيْفَ مَسْأَلَةُ الْوَسِيلَةِ (ص ٩١ ح ٩٩)، المعجم الكبير للطبراني: (١٠/ ١٤ ح ٩٧٩٠).

(٢) انظر: ترجمته في تاريخ دمشق لابن عساكر: (٥٦/ ١٢٩ ت ٧٠٧٣). قلت: وليس هو محمد بن النعمان الذي جهله الذهبي في الميزان وابن حجر في اللسان، فإن كنية هذا أبو عبد الله ، وذاك أبو النعمان. انظر: الميزان(٤/ ٥٦ ت ٨٢٦٦)، واللسان (٧/ ٥٤٩ ت ٧٤٩٨).

(٣) تقريب التهذيب: (ص: ٥٩٨ ت ٧٦٦٨). وانظر: تهذيب الكمال (٣٢/ ٣١ ت ٦٩٤٣)، الكاشف (٢/ ٣٧٨ ت ٦٢٦٤).

(٤) تقريب التهذيب: (ص: ١٧٢ ت ١٤٠٥). وانظر: تهذيب الكمال (٧/ ١٠ ت ١٣٩٠)، والكاشف: (١/ ٣٤١ ت ١١٤٦).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٨ ت ٥٥٩١). وانظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٨١ ت ٤٩٢١)، والكاشف (٢/ ١٤١ ت ٤٦١٦).

- طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ﷺ، وهو: رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه[1] .
- عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ وهو: من السابقين الأولين ومن كبار العلماء من الصحابة مناقبة جمة[2] .

وأمّا طريق الطبراني رواه عن مُحَمَّدُ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، وطريق ابن السني عن مُحَمَّدُ بْنِ جَرِيرٍ كلاهما عن أَبِي كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُ أَبُو حَفْصٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ بمثله.

- مُحَمَّدُ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، مُطَينٌ، وهو: ثقةٌ . قال الدارقطني: (ثقة جبل)[3] .
- مُحَمَّدُ بْنِ جَرِيرٍ، أبو جعفر الطبري، وهو: ثقة حافظ[4] .
- أبو كريب، محمد ابن العلاء ابن كريب الهمداني: ثقة حافظ[5] .
- عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ بن مرة القرشي المري، أَبُو عَبد اللهِ: مقبولٌ، ذكره ابنُ حِبَّان في الثقات[6] .
- عَمْرُ أَبُو حَفْصٍ ، وهذا الراوي اختلف في تحديده؛ ومرجع هذا الاختلاف إلى اتفاق الشيوخ والتلاميذ عنه في هذا الحديث، هل هو: العبدي ، وهو عمر بن حفص، واهٍ بمَرّة[7] ،

قال أبو حاتم : ضعيف الحديث ليس بقوي هو على يدى عدل[8] ، وقال النسائي:

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٨١ ت ٣٠٠٠). وانظر: تهذيب الكمال (١٣/ ٣٤١)، والكاشف (١/ ٥١١ ت ٢٤٥٢).
(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٢٣ ت ٣٦١٣). انظر: تهذيب الكمال (١٦/ ١٢١ ت٣٥٦٤)، والكاشف (١/ ٥٩٧ ت ٢٩٧٩).
(٣) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ٧٢). وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٩٨ ت ١٦١٨)، تاريخ الإسلام ت بشار (٦/ ١٠٣٢).
(٤) انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٥٤٨) ، وتاريخ دمشق (٥٢/ ١٨٨) ، وتاريخ الإسلام (٧/ ١٦٠) ، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٠ ت ٦٢٠٤). وانظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٤٣ ت: ٥٥٢٩)، الكاشف (٢/ ٢٠٨ ت٥١٠٠).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٣٨٣ ت ٤٤٧٤)، الثقات لابن حبان (٨/ ٤٥٠ ت ١٤٣٧١).
(٧) لسان الميزان، ت أبو غدة (٩/ ٥١).
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٠٣ ت ٥٤٢).

لَيْسَ بِثِقَة[1] ، وقال الدارقطني:ضعيف[2] ، وقال ابن عديّ: وَالضَّعْفُ بَيِّنٌ عَلَى رِوَايَاتِهِ[3] .

أم هو: أبو حفصٍ عمر الأبار الكوفي، نزيل بغداد، وهو صدوق كان يحفظ[4] .

فإنه لم يذكر قيس بن مسلم في ترجمة أحدهما.

- قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ ، تقدّم.
- طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ: تقدّم.
- عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: تقدّم.

الحكم على الحديث :

الحديث في سنده عمر أبو حفصٍ ،وقد اختلف في تمييزه :هل هو العبدي فيكون ضعيفًا، أم هو الأبار فيكون صدوقًا؟ وفي الحالتين فهو غير متفرد بالحديث ،بل لأصله شاهد وهو حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما المتقدّم.

وأما متابعة الطحاوي فهي ضعيفة، كما تقدّم الحديث عنها.

الحديث الرابع :

عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « الْوَسِيلَةُ دَرَجَةٌ عِنْدَ اللهِ لَيْسَ فَوْقَهَا دَرَجَةٌ، فَسَلُوا اللهَ أَنْ يُؤْتِيَنِي الْوَسِيلَةَ » .

تخريج الحديث :

أخرجه أحمد في مسنده عن مُوسَى بْنِ دَاوُدَ، عَنِ ابن لهيعة ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ عنه، به. وأخرجه الطبراني عن أَحْمَدَ بْنِ رِشْدِينَ قَالَ: نا رَوْحُ بْنُ صَلَاحٍ قَالَ: نا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ عنه، بمثله. وعن أَحْمَدُ قَالَ: نا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّكَنِ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ قَالَ: نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ عنه

---

(١) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٨١ ت ٤٦١).
(٢) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٣/ ١٣٨ ت ٦٢١).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١٠٢ ت ١٢٢٠).
(٤) تقريب التهذيب: (ص: ٤١٥ ت ٤٩٣٧)، وانظر: تهذيب الكمال (٢١/ ٤٢٦ ت ٤٢٧٤).

بمثله، وزاد في آخره : (الْوَسِيلَةَ عَلَى خَلْقِهِ) ، وذكر ابن كثير في تفسيره أن ابْنَ مَرْدَوَيْهِ رواه بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيةَ عنه به[1] .

دراسة الإسناد :

الحديث كما تقدّم في تخريج الحديث أنه عند أحمد في مسنده عن مُوسَى بْنُ دَاوُدَ، عَنِ ابن لهيعة ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ.

- مُوسَى بْنُ دَاوُدَ، وهو: صدوق فقيه زاهد له أوهام[2] .
- ابن لهيعة، وهو عبدالله بن لهيعة ، وقد تقدّم أن خُلاصة حاله كما قال الذهبي: إن العمل على تضعيفه.
- مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، وهو: صدوق ربما أخطأ[3] ، وثّقه أبو داود والعجلي ويعقوب ابن سفيان[4] ، وقال أبو حاتم والدارقطني: لا بأس به، وقال أبو حاتم في موضع آخر: ليس بالمتين، يكتب حديثه. وضعفه ابن معين، وقال في موضع آخر: صالح[5] ، قال ابن حبّان: (كَانَ مِمَّن فحش خَطؤُهُ حَتَّى كَانَ يروي عَن الْمَشَاهِير الْأَشْيَاء الْمَنَاكِير)[6] .
- أَبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ : له ولأبيه صحبة[7] .

وطريق الطبراني في المعجم عن: أَحْمَدُ بْنُ رِشْدِينَ قَالَ: نا رَوْحُ بْنُ صَلَاحٍ قَالَ: نا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عنه به.

---

(١) مسند أحمد: (١٨/ ٣٠٦ ح ١١٧٨٣)، والمعجم الأوسط للطبراني (١/ ٨٩ ح ٢٦٣) ، و(٢/ ١٢٦ ح١٤٦٦)، وتفسير ابن كثير، ت سلامة (٣/ ١٠٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٠ ت ٦٩٥٩)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ٥٧ ت ٦٢٥١)، الكاشف: (٢/ ٣٠٣ ت٥٦٩٢).

(٣) تقريب التهذيب: (ص: ٥٥٤ ت ٧٠٢٣)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ١٦٣ ت ٦٣١٢) ، الكاشف: (٢/ ٣٠٩ ت ٥٧٤١).

(٤) تهذيب الكمال (٢٩/ ١٦٣) ، الثقات للعجلي (٢/ ٣٠٥ ت١٨٢٤)، المعرفة والتاريخ: (٢/ ٤٥٩).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٦٥ ت ٧٣٣).

(٦) المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٣٩ ت ٩١٢).

(٧) تقريب التهذيب: (ص: ٢٣٢ ت ٢٢٥٣). وانظر: تهذيب الكمال (١٠/ ٢٩٤ ت ٢٢٢٤)، والكاشف:(١/ ٤٣٠ ت ١٨٤١).

- أَحْمَدُ بْنُ رِشْدِينَ، أحمد بن رشدين المصري الحمصي: ضعيفٌ اتّهم بالوضع[1].
- رَوْحُ بْنُ صَلَاحٍ، ابْن سيّابة بْن عَمْرو المَوْصِليّ، ثمّ المِصْريُّ: قال ابن عديّ: (وفي بعض حديثه نكرة)، وقال الدارقطني: ضعيف في الحديث، وقال ابن ماكولا: ضعّفوه سكن مصر، وقال الحاكم: ثقة مأمون، وأورده ابن حبّان في الثقات[2].
- سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، أبو يحيى المِصْرِي: ثقة ثبت[3].
- عُمَارَةُ بْنِ غَزِيَّةَ، لا بأس به[4].

والطريق الثاني للطبراني عن: أَحْمَدَ قَالَ: نا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّكَنِ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ قَالَ: نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عنه به.

- أَحْمَدَ، وهو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة أبو بكر البغدادي، قال الدارقطني: ثقة ثقة[5].
- يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّكَنِ، وهو: صدوق، ووثقه الذهبي[6].
- مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ، اليمامي، الثقفي أبو جعفر البصري، وهو: صدوق، وقد وثّقه الذهبي[7].
- إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، ابن أبي كثير الأنصاري، وهو: ثقة ثبت[8].

---

(١) انظر: الجرح والتعديل: (٢/ ٧٥ ت١٥٣)، والكامل (١/ ٣٢٦)، الميزان (١ /١٣٣ت ٥٣٨)، لسان الميزان، ت أبو غدة (١/ ٥٩٤ ت٧٤٠)، السلسلة الضعيفة، للألباني (٨/ ١٦٨).

(٢) المؤتلف والمختلف: (٣/ ١٣٧٧)، والإكمال: (٥/ ١٥)، وميزان الاعتدال (٣/ ٨٧)، الثقات لابن حبان (٨/ ٢٤٤ ت١٣٢٤٠).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٣ ت ٢٢٧٤)، وانظر: تهذيب الكمال (١٠/ ٣٤٢ ت ٢٢٤١)، الكاشف: (١/ ٤٣٢ ت١٨٥٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٠٩ ت ٤٨٥٨). وانظر: الجرح والتعديل (٦ /٣٦٨ ٢٠٣٠)، تهذيب الكمال (٢١/ ٢٥٨ ت ٤١٩٥)، والكاشف(٢/ ٥٤ ت ٤٠١٨).

(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ٩٨ ت ٣٨).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٦ ت ٧٦٣٦)، انظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٥١٨ ت ٦٩١١)، والكاشف (٢/ ٣٧٤ ت٦٢٣٨).

(٧) تقريب التهذيب: (ص: ٤٧٢ ت٥٧٩٠). وانظر: تهذيب الكمال (٢٥/ ١٤ ت٥١٢٣)، والكاشف (٢/ ١٦٢ ت٤٧٧٤).

(٨) تقريب التهذيب: (ص: ١٠٦ ت ٤٣١). وانظر: تهذيب الكمال (٣/ ٥٦ ت٤٣٣)، الكاشف: (١/ ٢٤٤ ت ٣٦٣).

- عُمَارَةُ بْنِ غَزِيَّةَ تقدّم.
- مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، تقدّم.
- أَبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ﷺ، تقدّم.

الحكم على الحديث :

إسناد أحمد في مسنده ضعيف لضعف ابن لهيعة كما تقدّم، لكن تابعه عُمارة بن غزّية عند الطبراني في الأوسط، وهو لا بأس به كما تقدّم.

ولأصل الحديث شاهد من الأحاديث المتقدمة.

الحديث الخامس :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: « إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَيَّ، فَاسْأَلُوا اللهَ لِي الْوَسِيلَةَ »، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا الْوَسِيلَةُ؟ قَالَ: " أَعْلَى دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، لَا يَنَالُهَا إِلاَّ رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ ».

تخريج الحديث :

أخرجه أحمد عن عَبْدِ الرَّزَّاق، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عنه، بلفظه. والترمذي في جامعه عن بُنْدَارَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عنه به، وقال: (وَلاَ نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ غَيْرَ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ)، وليس في حديثه: (إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَيَّ). وأخرجه أحمد عن حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ لَيْثٍ عنه بنحوه. وفي أوّل حديثه: (صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّهَا زَكَاةٌ لَكُمْ)[1].

وأخرج الطبراني في المعجم الأوسط الحديث بلفظ آخر عن عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ قَالَ: نا مُوسَى بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّمْلِيُّ قَالَ: نا الْقَاسِمُ ابْنُ غُصْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بمعناه، وقال: (لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو إِلاَّ الْقَاسِمُ بْنُ غُصْنٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ)[2].

---

(١) مسند أحمد: (١٣/ ٤٠ ح ٧٥٩٨)، و (١٤/ ٣٧٩ ح ٨٧٧٠) ، وجامع الترمذي، أبواب المناقب ، بَابٌ فِي فَضْلِ النَّبِيِّ ﷺ (٦ / ١١ ح ٣٦١٢).

(٢) المعجم الأوسط (٤/ ١٨٣ ح ٣٩٢٣).

دراسة الإسناد :

الحديث – كما تقدّم في تخريج الحديث – أنه عند أحمد في مسنده عن عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عنه به.

- عَبْدِ الرَّزَّاقِ، بن همام بن نافع اليماني، أبو بكر الصنعاني، وهو: ثقة حافظ[١] .
- سُفْيَانُ، سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وهو : ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة[٢] .
- لَيْثٍ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وهو: صدوق اختلط جدا، ولم يتميز حديثه فتُرك[٣] .
- كَعْبٍ : لم يرو عنه غير ليث بن أبي سُليم – قال الترمذي: « ليس هو بمعروف، ولا نعلم أحداً روى عنه غير ليث بن أبي سُلَيم»، فهو مجهول.
- أَبو هُرَيْرَةَ ﷺ وهو : حافظ الصحابة[٤] .

وطريق الترمذي عن بُنْدَارَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عن سفيان عنه به.

- بُنْدَارَ، محمد بن بشار بن عثمان أبو بكر العبدي، وهو: ثقةٌ [٥] .
- أَبُو عَاصِمٍ، النبيل ، الضحاك بْن مخلد البصري: ثقة ثبت[٦] .

والطريق الثاني عند أحمد عن حُسَيْنَ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ لَيْثٍ عنه بنحوه.

- حُسَيْنَ بْنِ مُحَمَّدٍ، بن بهرام التميمي: ثقةٌ [٧] .
- شَرِيكٌ بن عبدالله القاضي، وهو صدوق يخطيء كثيرا تغير حفظه منذ ولي

---

(١) تقريب التهذيب: (ص: ٣٥٤ ت ٤٠٦٤). انظر: تهذيب الكمال (١٨/ ٥٢ ت٣٤١٥)، الكاشف(١/ ٦٥١ ت٣٣٦٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤ ت ٢٤٤٥). وانظر: تهذيب الكمال (١١/ ١٥٤ ت ٢٤٠٧)، الكاشف (١/ ٤٤٩ ت ١٩٩٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٤ ت ٥٦٨٥)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٧٩ ت ٥٠١٧)، الكاشف (٢/ ١٥١ ت ٤٦٩٢).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٦٨٠ ت ٨٤٢٦). وانظر: تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٦٦ ت ٧٦٨١)، الكاشف (٢/ ٤٦٩ ت ٦٨٨١).

(٥) تقريب التهذيب: (ص: ٤٦٩ ت٥٧٥٤)، انظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٥١١ ت٥٠٨٦)، والكاشف (٢/ ١٥٩ ت٤٧٤٠).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٠ ت ٢٩٧٧). انظر: تهذيب الكمال (١٣/ ٢٨١ ت٢٩٢٧)، الكاشف (١/ ٥٠٩ ت ٢٤٣٦).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ١٦٨ ت ١٣٤٥)، وانظر: تهذيب الكمال (٦/ ٤٧١ ت١٣٣٣)، الكاشف (١/ ٣٣٥ ت ١١٠٧).

القضاء[1] .

وأمّا طريق الطبراني عن عَلِيٍّ بْنِ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ قَالَ: نا مُوسَى بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّمْلِيُّ قَالَ: نا الْقَاسِمُ بْنُ غُصْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عنه به.

- عَلِيٍّ بْنِ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ: قال الدارقطني: (ليس هو بثقةٍ)، وقال: (حَدَّثَ بِأَحَادِيْثَ لَمْ يُتَابَعُ عَلَيْهَا)، وقال: (كان حسن الفهم يفهم ويحفظ، وكان من المحدثين الأجلاء وتكلموا فيه وكان صحب السلطان)، وقال الذهبي: (حافظٌ رحّال جوّال). وقال الهيثمي: (ضعيف)، قلتُ: هو ثقةٌ تكلّموا فيه لدخوله على السّلطان[2] .
- مُوسَى بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ: ثقةٌ[3] .
- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّمْلِيُّ: صدوق يهم وكانت له معرفة[4] .
- الْقَاسِمُ بْنُ غُصْنٍ، أصله من العراق، سكن الشام: ضعيف. قال ابن حبّان: (لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِذا انْفَرد فَأَما فِيمَا وَافق الثِّقَات فَإِن اعْتبر بِهِ مُعْتَبر لم أر بذلك بَأْسا)[5] .
- مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو: صدوق له أوهام[6] .
- أَبو سَلَمَةَ، ابن عبد الرحمن بن عوف : ثقةٌ مُكثِر[7] .

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦ ت ٢٧٨٧). وانظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٤٦٢ ت٢٧٣٦)، الكاشف (١/ ٤٨٥ ت٢٢٧٦).

(٢) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ٢٤٤ ت ٣٤٨)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٤١/ ٥١٢)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٣١ ت ٥٨٥٠). المجمع (٥/ ١٣٤)، (٩/ ٣٥٧)، (١٠/ ١١٠)، وانظر: الصحيحة (٤/ ٦٥٠)، الضعيفة (٩/ ٣٢٦).

(٣) تقريب التهذيب: (ص: ٥٥١ ت: ٦٩٧٢)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ٧٥ ت ٦٢٦٤)، الكاشف (٢/ ٣٠٤ ت٥٧٠٢).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٣ ت ٦٠٩٣)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ١١ ت ٥٤١٩)، الكاشف (٢/ ١٩٦ ت: ٥٠١١).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١١٦ ت ٦٦٧)، المجروحين لابن حبان (٢/ ٢١٢ ت ٨٧٨)، الكامل: (٧/ ١٥٢ ت ١٥٧٩).

(٦) تقريب التهذيب: (ص: ٤٩٩ ت ٦١٨٨). انظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٢ ت ٥٥١٣)، الكاشف (٢/ ٢٠٧ ت ٥٠٨٧).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٦٤٥ ت ٨١٤٢)، وانظر: تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧٠ ت ٧٤٠٩)،=

- أَبو هُرَيْرَةَ ﷺ وهو : حافظ الصحابة، وقد تقدّم.

الحكم على الحديث :

الحديث ضعيف؛ لجهالة كعب -كما تقدّم- قال الترمذي : (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. وَكَعْبٌ لَيْسَ هُوَ بِمَعْرُوفٍ)، وفي سنده لَيْثٍ ابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ تُرك حديثه، كما تقدّم.

وأما متابعة أبي سلمة له فإنها ضعيفة؛ لضعف القاسم بن غُصن الراوي عنه- كما تقدّم -، ويُغني عنه حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما المتقدّم.

الحديث السادس: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ حِينَ يُؤَذِّنُ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، أَعْطِ مُحَمَّدًا سُؤْلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَالَتْهُ شَفَاعَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ».

تخريج الحديث :

أخرجه الطبراني في الدعاء عن عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، و أبو بكر ابن عبدوَيْه الشافعي في الفوائد عن أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ الْأَزْرَقُ، قَالَ: ثنا شَاذَانُ كلاهما عن إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ﷺ عنه به[1].

دراسة الإسناد :

الحديث- كما تقدّم – في تخريج الحديث – عند الطبراني في الدعاء عن عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، أَنْبَأَ إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ﷺ.

- عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، بْنِ الْمَرْزُبان، أَبُو الحَسَن البَغَوِيّ: ثقةٌ[2] .

=الكاشف(٢/ ٤٣١ ت ٦٦٦١).

(١) الدعاء للطبراني (ص ١٥٣ ح ٤٣١)، والفوائد الشهير بالغيلانيات (١/ ٣٧٨ ح ٤٠٤).

(٢) انظر: سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ٢٦٧ ت ٣٨٩)، الجرح والتعديل (٦/ ١٩٦)، تاريخ الإسلام ت بشار (٦/ ٧٨٢ ت ٣٦٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٦٢ ت٥٨٣)، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/ ٣١٧).

- عَبْدُ اللهَّ بْنُ رَجَاءٍ، وهو :صدوق يهم قليلا[١] .
- إِسْرَائِيلُ بن يونس بن أَبي إسحاق السبيعي، وهو :ثقة تُكلم فيه بلا حجة[٢] .
- أَبو إِسْحَاقَ، وهو : ثقة مكثر عابد من الثالثة اختلط بأخرة[٣] .
- بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ: لا بأس به[٤] .
- أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ﷺ: صاحب رسول اللهﷺ وخادمه[٥] .

وأمّا طريق أَبي بكر ابن عبدوَيْه الشافعي عن أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ الْأَزْرَقُ، قَالَ: ثنا شَاذَانُ كلاهما عن إِسْرَائِيلَ عنه به.

- أَبو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ الْأَزْرَقُ : صدوق[٦] .
- شَاذَانُ ، وهو الأسود بن عامر شاذان، أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ الشامي، وهو: ثقة [٧] .

الحكم على الحديث:

مدار الحديث على رواية إسرائيل عن أبي إسحاق، وكان سماعه منه بعد الاختلاط، وعلى هذا فالحديث ضعيف الإسناد، لكنه غير متفرد بالحديث إنما لأصله شاهدٌ مما سبق من الأحاديث.

الحديث السابع : عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّﷺ : « سَلِ اللهَّ لِي الْوَسِيلَةَ لَا يَسْأَلُهَا لِي مُؤْمِنٌ فِي الدُّنْيَا إِلاَّ كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ».

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٢ ت ٣٣١٢)، وانظر: تهذيب الكمال (١٤/ ٤٩٥ ت ٣٢٦٢)، الكاشف (١/ ٥٥١ ت٢٧١٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٠٤ ت ٤٠١). انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٥١٥ ت٤٠٢)، الكاشف (١/ ٢٤١ ت ٣٣٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣ ت ٥٠٦٥)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٢ ت٤٤٠٠)، الكاشف (٢/ ٨٢ ت ٤١٨٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٦٠٥ ت ٧٧٧٥). وانظر: تهذيب الكمال (٣٢/ ٢٤٣ ت ٧٠٤٩)، الكاشف (٢/ ٣٨٩ ت ٦٣٥٦).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ١١٥ ت ٥٦٥)، وانظر: تهذيب الكمال (٣/ ٣٥٣ ت ٥٦٨)، الكاشف (١/ ٢٥٦ ت ٤٧٧).

(٦) ميزان الاعتدال (٤/ ٤). وانظر: الثقات لابن حبان (٩/ ١٤٤ ت ١٥٦٧١)، تاريخ بغداد ت بشار (٤/ ٢٦٨).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ١١١ ت ٥٠٣). وانظر: تهذيب الكمال (٣/ ٢٢٦ ت ٥٠٣)، الكاشف (١/ ٢٥١ ت ٤٢٢).

تخريج الحديث :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، وعبدُ بن حُميد كلاهما عن عُبَيْدِ اللهَّ بْنِ مُوسَى، وأحمد بن منيععَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ**، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عنه بلفظه[١] .

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط عن أَحْمَدَ قَالَ: نا الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: نا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ عنه بنحوه، وقال : (لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ إِلاَّ مُوسَى)[٢] . وأخرجه في المعجم الكبير عن مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمَرْوَزِيُّ، ثنا أَبُو الدَّرْدَاءِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُنِيبِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِاللهِ ابْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍعنه بنحوه وفي أوله : (مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ وَبَلِّغْهُ ...)[٣] .

دراسة الإسناد:

الحديث– كما تقدّم في تخريج الحديث – أنه عند ابن أبي شيبة وعبد بن حُميد عن عُبَيْدِ اللهَّ بْنِ مُوسَى، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ عنه .

- عُبَيْدِ اللهَّ بْنِ مُوسَى، ابن أَبي المختار، وهو: ثقةٌ [٤] .
- مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، وهو: ضعيف[٥] .
- مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، أبو عَبْد اللهَّ المدني، وهو: ثقة[٦]

---

(١) المصنف لابن أبي شيبة: (٦/ ٧٦ ح ٢٩٥٩٠) ، مسندعبد بن حميد (ص: ٢٣٠ ح ٦٨٨).
(٢) المعجم الأوسط للطبراني (١/ ١٩٨ ح ٦٣٣).
(٣) المعجم الكبير للطبراني (١٢/ ٨٥ ح ١٢٥٥٤).
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣٧٥ ت ٤٣٤٥)، انظر: تهذيب الكمال (١٩/ ١٦٤ ت ٣٦٨٩)، الكاشف (١/ ٦٨٧ ت ٣٥٩٣).
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٥٢ ت ٦٩٨٩)، انظر: تهذيب الكمال(٢٩/ ١٠٤ ت٦٢٨٠)، الكاشف (٢/ ٣٠٦ ت ٥٧١٥).
(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٩ ت ٦١٨٧). وانظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٠ ت ٥٥١٢)،=

- ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ، وهو: أحد المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة[1] .

وأمّا طريق الطبراني في المعجم الأوسط عن أَحْمَدَ قَالَ: نا الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: نا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ عنه بنحوه .

- أَحْمَد بْن عَلِيّ بْن مُسْلِم أَبُو الْعَبَّاس، الْمَعْرُوف بالأَبَّار: ثقةٌ حافظ[2] .
- الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحَرَّانِيُّ: قال أبو حاتم: (صدوق)، وأورده ابن حبّان في الثقات وقال: (مُسْتَقِيم الحَدِيث إِذا روى عَن الثِّقَات)[3] .
- مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، الجزري، أَبُو سَعِيد الحراني[4] : ثقةٌ عابدٌ.
- ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث العامري: ثقةٌ[5] .

وأما طريق الطبراني في المعجم الكبير عن مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمَرْوَزِيُّ، ثنا أَبُو الدَّرْدَاءِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُنِيبِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ**، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمَرْوَزِيُّ، أبو عبد الله الهُزمُزْفَرَمي: ثقةٌ متقنٌ[6] .

- أَبُو الدَّرْدَاءِ، عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُنِيبِ: صدوقٌ[7] .
- إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَيْسَانَ، الْمروزِي: منكر الحديث، وقال ابن حبان: يُتّقى

=الكاشف(٢/ ٢٠٦ ت٥٠٨٦).

(١) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٩ ت ٣٤٠٩)، وانظر: تهذيب الكمال (١٥/ ١٥٤ ت٣٣٥٨)، الكاشف (١/ ٥٦٥ ت٢٨٠٠).

(٢) تاريخ بغداد ت بشار (٥/ ٥٠١ ت ٢٣٦٢)، النبلاء (١٣/ ٤٤٣)، السلسلة الصحيحة (٦/ ٥٣ ح ٢٥١٦).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ١٠ ت ٤١)، والثقات لابن حبان (٩/ ٢٢٧ ت ١٦١٤٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٩ ت ٦٩٤٤). وانظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ٢٧ ت ٦٢٣٦)، الكاشف (٢/ ٣٠١ ت ٥٦٧٨).

(٥) الكاشف (٢/ ١٩٤ ت ٥٠٠١). انظر: تهذيب الكمال (٢٥/ ٦٣٠ ت ٥٤٠٨)، تقريب التهذيب (ص: ٤٩٣ ت ٦٠٨٢).

(٦) انظر: تاريخ بغداد ، ت بشار (٤/ ١١٥ ت ١٢٩٣)، الأنساب (٥/ ٥٤٦)، النبلاء (١٤/ ٣١١)، تاريخ الإسلام (٢١/ ٢٨١).

(٧) تقريب التهذيب: (ص: ٣٥٩ ت ٤١٢٧)، انظر: الجرح والتعديل (٥/ ٣٩٧ ت ١٨٣٩)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٢١٠ ت ٣٤٧٧)، سير أعلام النبلاء، ط الرسالة (١٣/ ١٥٠).

حَدِيثه من رِوَايَة ابْنه عَنْهُ[1] .

- أبوه، عَبْدُ الله بْنُ كَيْسَانَ: صدوق يخطيء كثيرًا، وضعّفه أبو حاتم[2] .
- سَعِيدُ بْنِ جُبَيْرٍ، وهو : ثقة ثبت فقيه[3] .

الحكم على الحديث :

الحديث بإسناد ابن أبي شيبة وعبدُ بن حُميد ضعيف؛ لضعف موسى بن عُبيدة– كما تقدّم في دراسة الإسناد – ، لكن تقويه متابعة ابن أبي ذئب عند عن محمد بن عمرو كما عند الطبراني في المعجم الأوسط فإن رجاله ثقات إلا الوليد بن عبدالملك صدوق كما تقدّم في دراسة الإسناد[4] .

الحديث الثامن : عن أَبي الدَّرْدَاءِ قال: كَانَ رَسُولُ اللهِّ ﷺ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ قَالَ: « اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، صَلِّ عَلَى عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ، وَاجْعَلْنَا فِي شَفَاعَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ». وقَالَ رَسُولُ اللهِّ ﷺ: « مَنْ قَالَ هَذَا عِنْدَ النِّدَاءِ جَعَلَهُ اللهُّ فِي شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ».

تخريج الحديث :

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ، وفي الدعاء للطبراني عن سَيْفَ بْنِ عَمْرٍو الْغَزِّيُّ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السرِّيِّ قَالَ: نا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، عَنْ أَبِي قُرَّةَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ[5] ، عَنْ عَبْدِ اللهِّ بْنِ ضَمْرَةَ السَّلُولِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ ﷺ عنه به. وقال : (لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري: (٥/ ١٧٨ ت ٥٦١)، الثقات لابن حبان (٧/ ٣٣ ت ٨٨٧٨). المغني في الضعفاء: (١/ ٧٢ ت ٥٦٨)، لسان الميزان، ت أبو غدة (٢/ ٦٣ ت ١٠٤١).

(٢) تقريب التهذيب: (ص: ٣١٩ ت ٣٥٥٨)، انظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٤٣ ت ٦٦٩)، تهذيب الكمال (١٥/ ٤٨٠ ت ٣٥٠٨)، الكاشف (١/ ٥٩٠ ت ٢٩٣٠).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٤ ت ٢٢٧٨)، وانظر: تهذيب الكمال (١٠/ ٣٥٨ ت ٢٢٤٥)، الكاشف: (١/ ٤٣٣ ت ١٨٦٠).

(٤) انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٣٣٣ ح ١٨٨٠).

(٥) قلت: وقع تصحيف في اسمه كما في المعجم الأوسط ٤ / ٧٨ (عطاء بن أبي قرّة) والصواب عطاء بن قرّة كما في تهذيب الكمال (٢٠ / ١٠١) .

الدَّرْدَاءِ إِلاَّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ)[1] .

دراسة الإسناد :

الحديث كما تقدّم في تخريج الحديث أنه عند الطبراني في الأوسط وفي الدعاء عن سَيْفِ بْنِ عَمْرٍو الْعَزِّيِّ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السرِّيِّ قَالَ: نا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ عَبْدِ اللهَّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، عَنْ أَبِي قُرَّةَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ[2] ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ ضَمْرَةَ السَّلُولِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ ﷺ عنه به.

- سَيْفُ بْنِ عَمْرٍو الْعَزِّيُّ، أبو التّمّام : ترجمه الخطيب، والسمعاني، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[3] .
- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السرِّيِّ، العسقلاني: صدوق عارف له أوهام كثيرة. قال الذهبي: (حافظ وُثِّق، وليّنه أبو حاتم)[4] .
- عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: صدوق له أوهام[5] .
- صَدَقَةُ بْنِ عَبْدِ اللهَّ، السّمين : ضعيف[6] .
- سُلَيْمَانُ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ : قال عنه أبو حاتم : ضعيف الحديث[7] ، وقال ابن عدي: وعامة أحاديثه مناكير[8] ، وقال الذهبي: لين صَاحب مَنَاكِير[9] .

---

(١) المعجم الأوسط: (٤/ ٧٨ ح ٣٦٦٢)، والدعاء للطبراني (ص: ١٥٣ ح ٤٣٢).

(٢) قلت: وقع تصحيف في اسمه كما في المعجم الأوسط (٤ /٧٨)، (عطاء بن أبي قرّة) والصواب عطاء بن قرّة، كما في تهذيب الكمال (٢٠ / ١٠١) .

(٣) انظر: تالي تلخيص المتشابه (٢/ ٤٧٥)، الأنساب للسمعاني (١٠/ ٤١)، وقال أبو إسحاق الحويني: (قلْتُ: شيخُ الطبرانى، لم أجد له ترجمة). ، بذل الإحسان، للحويني (٢/ ٤٠٩).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٤ ت ٦٢٦٣)، الكاشف (٢/ ٢١٤ ت ٥١٣٣). وانظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٥٥ ت ٥٥٧٨).

(٥) تقريب التهذيب: (ص: ٤٢٢ ت ٥٠٤٣)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٢/ ٥١ ت ٤٣٧٨)، الكاشف: (٢/ ٧٧ ت ٤١٦٦).

(٦) تقريب التهذيب: (ص: ٢٧٥ ت ٢٩١٣). وانظر: تهذيب الكمال (١٣/ ١٣٣ ت ٢٨٦٣)، الكاشف: (١/ ٥٠٢ ت ٢٣٨٤).

(٧) الجرح والتعديل: (٤/ ١٣٨ ت ٦٠٥).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال: (٤/ ٢٥٠).

(٩) المغني في الضعفاء: (١/ ٢٨٢ ت ٢٦٠٦).

- أَبو قُرَّةَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ: صدوق[1] .
- عَبْدُ اللهِ بْنِ ضَمْرَةَ السَّلُولِيِّ : وثّقه العجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات [2] .
- أَبو الدَّرْدَاءِ ﷺ ، عويمر بن مالك ، وقيل: ابن عامر بن قيس الأنصاري وهو : صحابيٌّ جليل[3] .

الحكم على الحديث :

الحديث ضعيف لحال صَدَقَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، السّمين وحال سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، قال الهيثمي : (رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ صَدَقَةُ الْمَذْكُورُ قَبْلَ هَذَا الْحَدِيثِ – أي: وَفِيهِ صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ السَّمِينُ ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمْ، وَوَثَّقَهُ دُحَيْمٌ وَأَبُوحَاتِمٍ وَأَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ –)[4] .

ولكن يشهد لأصله الأحاديث السابقة فيرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

المطلب الثاني : تحليل ألفاظ الدعاء بعد الأذان، وما تُرشد إليه من أحكام

وفيه فرعان:

الفرع الأول: تحليلُ ألفاظ الدعاءِ بعد الأذان.

الفرع الثاني: ما تُرشد إليه الأحاديث من أحكام.

الفرع الأول: تحليلُ ألفاظ الدعاءِ بعد الأذان

دلّت الأحاديث الواردة على ذكرٍ من الأذكار النبوية الواردة لمن يسمع الأذان، وهو أنه يقول: «اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ وَالفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ»، وقد ترتّب على ذلك من الأجر بقوله ﷺ: «حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ»،وعلى ذلك كان لزامًا معرفة ما يقوله المسلم في دعائه ذلك وما

---

(١) تقريب التهذيب: (ص: ٣٩٢ ت ٤٥٩٧)، وانظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ١٠١ ت٣٩٣٨)، الكاشف: (٢/ ٢٣ ت٣٨٠٢).

(٢) الثقات للعجلي: (٢/ ٣٨ ت ٩١٠)، الثقات لابن حبّان: (٥/ ٣٤ ت ٣٧١٤). انظر: تهذيب الكمال (١٥/ ١٢٩ ت٣٣٤٥)، الكاشف: (١/ ٥٦٣ ت ٢٧٨٨)، تقريب التهذيب: (ص: ٣٠٨ ت٣٣٩٦).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٦٩ ت ٤٥٥٨)، الكاشف: (٢/ ١٠٣ ت ٤٣٢٢)، تقريب التهذيب (ص: ٤٣٤ ت ٥٢٢٨).

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١/ ٣٣٣ ح ١٨٧٩) .

دلّ عليه ألفاظه، وهذه الألفاظ على النحو التالي:

وردت ستّة ألفاظٍ في هذا الدعاء تحتاج إلى تحليلٍ:

الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ: المراد بالدعوة التامة: « دعوة الأذان؛ فإنها دعاء إلى أشرف العبادات، والقيام في مقام القُرب والمُناجاة؛ فلذلك كانت دعوةً تامةً – أي: كاملة لا نقص فيها –، بخلاف ما كانت دعوات أهل الجاهلية: إما في استنصار على عدو، أو إلى نعي ميت، أو إلى طعام، ونحو ذلك مما هو ظاهره النقص والعيب»[1]، قال النووي: (دَعْوَةُ الْأَذَانِ سُمِّيَتْ دَعْوَةً تَامَّةً لِكَمَالِهَا وَعِظَمِ مَوْقِعِهَا وَسَلَامَتِهَا مِنْ نَقْصٍ يَتَطَرَّقُ إِلَى غَيْرِهَا)[2].

وقيل: « المراد بها دعوة التوحيد؛ كقوله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ﴾ (الرعد: ١٤)، وقيل لدعوة التوحيد: تامة؛ لأنَّ الشركة نقْص، أو التّامة التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل، بل هي باقية إلى يوم النشور؛ أو لأنّها تستحقّ صفة التمام وما سواها فمعرّض للفساد، وقال ابن التين: وُصفت بالتامّة؛ لأن فيها أتّم القول وهو «لا إله إلاَّ الله»[3].

قلت: لا منافاة بين القولين فإن أريد به الأذان فإنه يشتمل على الدعوة إلى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله.

وقد وَصَفَها بالتَّامة؛ لاشتمالها على تعظيم الله وتوحيده، قال ابن الأثير: وصفَها بِالتَّمَامِ لِأَنَّهَا ذِكْرُ اللهِ تَعَالَى، ويُدْعى بِهَا إِلَى عِبَادَتِهِ، وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَسْتَحق صِفَة الْكَمَالِ وَالتَّمَامِ[4].

جاء في أغلب روايات حديث جابر ﷺ كما تقدّم قوله ﷺ: «رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ» فأضاف الدعوة إلى الرب، ومعنى ذلك أَيْ: صاحِبَها أي: صاحب هذه الدَّعوة؛ والدَّعوة– بفتح الدال– وكذلك كل شيء دعوتُه[5].

بينما جاء في روايات الطبراني في الأوسط والصغير والبيهقي في السنن الكبرى

---

(١) فتح الباري لابن رجب (٥ / ٢٧٠).
(٢) المجموع شرح المهذب (٣ / ١١٧).
(٣) فتح الباري لابن حجر(٢ / ٩٥).
(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر(١ / ١٩٧).
(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ١٧٩)، شرح أبي داود للعيني (٢ / ٤٩٢).

للحديث كما تقدّم: (بِحَقِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ)، قال ابن رجب: وهذا اللفظ لا اشكال فيه؛ فان الله سبحانه جعل لهذه الدعوة وللصلاة حقا كتبه على نفسه، لا يخلفه لمن قامَ بهما من عباده، فرجع الامر إلى السؤال بصفات الله وكلماته[1].

الصَّلَاةِ القَائِمَةِ: أَيِ الَّتِي سَتَقُومُ وتحضر، والمشار إليه ما تصوَّره الإنسانُ في ذهنه، قَالَ الْحَافِظ بن حَجَرٍ» وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالصَّلَاةِ الْمَعْهُودَةِ الْمَدْعُوِّ إِلَيْهَا حِينَئِذٍ وَهُوَ أَظْهَرُ»[2].

الوَسِيلَةَ: فِي اللُّغَةِ: مَا يتَقرَّب بِهِ إِلَى الْغَيْر والمنزلة عِنْد الْملك، يُقَال: وسل فلَان إِلَى ربه وَسِيلَة، وتوسل إِلَيْهِ بوسيلة: إِذا تقرب بِعَمَل، وَهِي على وزن فعيلة، وَتجمع على: وَسَائِل ووسل، وَالْمُرَادُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ القُرْبُ مِنَ اللهِ تَعَالَى، وَقِيلَ: هِيَ الشفاعةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقِيلَ: هِيَ مَنْزِلَةٌ مِنْ مَنازِل الْجَنَّةِ كَمَا فسّرها في حديثِ [3].

قلت: الْوَسِيلَةَ فُسِّرَتْ هي المنزلة في الجنة كما صرّح بها في حديث عبد الله بن عمرو المتقدّم: «فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ»، وحديث أبي سعيد الخدري ﷺ: «الْوَسِيلَةُ دَرَجَةٌ عِنْدَ اللهِ لَيْسَ فَوْقَهَا دَرَجَةٌ»، وحديث أبي هريرة ﷺ: «أَعْلَى دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، لَا يَنَالُهَا إِلاَّ رَجُلٌ وَاحِدٌ».

قال الحافظ ابن حجر: (ويمكن ردّها إلى الأوّل؛ بأنّ الواصل إلى تلك المنزلة قريب من الله؛ فتكون كالقربة التي يتوسّل بها)[4].

وذكر ابن القيّم – رحمه الله – سبب تسمية هذه الدرجة بالوسيلة فقال: (وسميت درجة النبي ﷺ الوسيلة لأنها أقرب الدرجات إلى عرش الرحمن، وهي أقرب الدرجات إلى الله ، وأصل اشتقاق لفظ الوسيلة من القرب، وهي فعيلة من وسل إليه إذا تقرب إليه)[5].

---

(١) فتح الباري لابن رجب (٥ / ٢٧١)

(٢) فتح الباري لابن حجر (٢ / ٩٥)، وانظر: حاشية السيوطي على سنن النسائي (٢ / ٢٧).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥ / ١٨٥)، لسان العرب (١١ / ٧٢٥)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٥ / ١٢٢).

(٤) الفتح (٢ / ٩٥).

(٥) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ص: ٨٢).

الفَضِيلَةَ: أي: المرتبة الزائدة على سائر الخلائق، واظهار فضيلته على الخلق أجمعين يوم القيامة وبعده، وإشهاد تفضيله عليهم في ذلك الموقف[1] ، وهي المَنْقبَة العالية التي لا يشاركه فيها أحد، قال ابن حجر: (الْمَرْتَبَةَ الزَّائِدَةَ عَلَى سَائِرِ الْخَلَائِقِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَنْزِلَةً أُخْرَى أَوْ تَفْسِيرًا لِلْوَسِيلَةِ)[2] .

مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ: أي: يحمد القائم فيه، وهو مُطلق في كلّ ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات[3] ، والمراد هنا: الشفاعةُ العظمَى في فصل القضاء، حيث يحمده فيه الأوَّلون والآخرون، وسُمّيَ محمودًا؛ لأن الخلائق يحمَدون ذلك المقام، وهذا المقام المحمود يشمل كلّ مواقف القيامة، وأَخَصُّ ذلك الشفاعة العُظمى، حينما يلحق الناس ما لا يُطيقون من الكرب والغَمِّ في ذلك اليوم العظيم ،وهذا من المقام المحمود الذي قال الله له فيه: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ (الإسراء:٧٩)[4] .

هكذا جاء بلفظ « التنكير» كما تقدّم في تخريج روايات؛ حديث جابر ﷺ، قال ابن القيّم: (هكذا لفظ الحديث مقامًا بالتنكير؛ ليُوافق لفظَ الآية؛ ولأنه لما تعيّن وانحصر نوعه في شخصه جرى مجرى المعرفة، فوصف بما توصف به المعارف وهذا ألطف من جعل الذي وعدته بدلًا، فتأمله)[5] .

حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ: معناه نالته وحصلت له ووجبت، فيكونُ مستحقًّا لها فغشيته وحلَّت عليه، لا أنها كانت حرامًا عليه قبل ذلك[6] ، واللام بمعنى «على» كما في رواية مسلم في حديث عبدالله بن عمرو المتقدّم : «حلت عليه»، وذلك موجود في القرآن، قال تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدٗا ﴾ (الإسراء: ١٠٩) ، يعنى على الأذقان سجدًا. « وليس المراد بهذا الشفاعة في فصل القضاء؛ فان تلك عامة لكل احد. ولا الشفاعة

---

(١) فتح الباري لابن رجب (٥ / ٢٧٤).
(٢) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٩٥).
(٣) المصدر السابق.
(٤) الشرح الممتع على زاد المستقنع للشيخ محمد العثيمين – رحمه الله – (٢/ ٨٨).
(٥) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ص: ٨١).
(٦) شرح صحيح البخارى لابن بطال(٢/ ٢٤٣).

في الخروج من النار، ولا بد؛ فإنه قد يقول ذلك من لا يدخل النار.

وانما المراد – والله أعلم –: أنه يصير في عناية رسول الله ﷺ، بحيث تتحتم له شفاعته؛ فإن كان ممن يدخل النار بذنوبه شفع له في إخراجه منها، أو في منعه من دخولها. وإن لم يكن من أهل النار فيشفع له في دخوله الجنة بغير حساب، أو في رفع درجته في الجنة»[1].

الفرع الثاني: ما تُرشد إليه الأحاديث من أحكام

للأحاديث السابقة ورواياتها عدة مسائل متعلقةٌ بها، وقد بحثتُ المسائل المتعلقة بهذا الدعاء بحسب دلالة النصوص الثابتة، دون تناول المسائل الأخرى التي ليس لها علاقة بهذه الدلالة، وهي المسائل التالية:

المسألة الأولى: موضع هذا الدعاء الوارد في الأحاديث، ومتى يقوله؟

ظاهر حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما المتقدّم يفيد أن يُقال سؤال الله الوسيلة للنبي ﷺ أثناء سماعه الأذان حيث قال ﷺ: "من قال حين يسمعُ .."، لكنّ حديث عبدالله ابن عمرو رضي الله عنهما صريحٌ في موضع الدعاء أن يكون بعد الأذان حيثُ قال ﷺ: "إذا سمعتم المؤذّن فقولوا .. ثمّ صلّوا عليّ .. ثمّ سلوا اللهَ ليَ الوسيلة".

قال النووي: (فإذا فَرغَ من المتابعة في جميع الأذان صلَّى وسلَّم على النبي ﷺ ثم قال: اللَّهُمَّ ربَّ هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته)[2]، وقال ابن رجب: (وقوله: «من قال حين يسمع النداء»: ظاهره أنه يقول ذلك في حال سماع النداء، قبل فراغه. ويحتمل أنه يريد به حين يفرغ من سماعه. وحديث عبد الله بن عمرو صريح في أنه يسأل الوسيلة بعد إجابة المؤذن والصلاة على رسول الله ﷺ، وهذا هو الأظهر؛ فإنه يشرع قبل جميع الدعاء تقديم الثناء على الله والصلاة على رسوله، ثم يدعو بعد ذلك)[3].

---

(١) فتح الباري لابن رجب (٥ / ٢٧٥).
(٢) الأذكار للنووي، ط ابن حزم(ص: ٨٨).
(٣) فتح الباري لابن رجب (٥ / ٢٦٩)، وانظر: فتح الباري، لابن حجر(٢ / ٩٤).

قال السخاوي: (فائدة ظاهر لفظ حديث جابر أنه يقول الذكر المذكور حال سماع الأذان ولا يتقيد بفراغه، لكن يحتمل أن يكون المراد من النداء إتمامه إذ المطلق يحمل على الكامل ويؤيده الحديث الذي قبله حيث قال فيه: «قولوا مثل ما يقول ثم صلوا ثم سلوا» والله أعلم)[1].

فحديث عبدالله بن عمروﷺ بيّن المراد من حديث جابر أن يُقال الدعاء بعد الفراغ من الأذان بعد الصلاة على النبيﷺ وأنّ الحين محمولٌ على ما بعد الفراغ.

المسألة الثانية: هل الأجر يرتب على من اقتصر بهذا الدعاء فقط ، أم أنه يشمل ما ذُكرَ في حديث عبدالله بن عمرو أيضًا ؟

كما هو ظاهرٌ من حديث جابرﷺ المتقدّم أن حصول الشفاعة المذكورة حاصلةٌ لمن سألَ الوسيلة للنبيّ ﷺ بعد الأذان ويُؤيّد هذا أن في حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «فمن سألَ لي الوسيلة حلّت له الشفاعة» فدلّ على أنّ الاقتصار على سؤال الوسيلة للنبي ﷺ يكفي في حصول شفاعة النبي ﷺ، والله أعلم.

المسألة الثالثة: هل تجوز الزيادة في ألفاظ هذا الدعاء التي لم تثبت ؟

الأصل في الأذكار وسائر العبادات الوقوف عند ما ورد من عباراتها وكيفياتها في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ؛ لما رواه البخاري وغيره عن البراء بن عازب ﷺ أنه لمّا علّمه النبي ﷺ دعاء النوم كرره عليه البراء، فقال: وبرسولك الذي أرسلت ، قال ﷺ: «لا، ونبيك الذي أرسلت»[2] .فأبى النبي ﷺ على البراء بن عازب أن يضع كلمة : ورسولك، مكان كلمة : ونبيك ، في هذا الذكر.

فقد علّمنا رسول الله ﷺ دعاء الوسيلة فلا يعدل عنه كما لا يزاد فيه ولا ينقص، وقد منعَ أهل العلم رواية الأحاديث بالمعنى التي يُتعبّد بقراءتها كالأذكار، واشترطوا أن تُروى بلفظ النبيﷺ، قال ابن حجر: (أَلْفَاظَ الْأَذْكَارِ تَوْقِيفِيَّةٌ فِي تَعْيِينِ اللَّفْظِ وَتَقْدِيرِ الثَّوَابِ فَرُبمَّا كَانَ فِي اللَّفْظِ سِرٌّ لَيْسَ فِي الْآخَرِ وَلَوْ كَانَ يُرَادِفُهُ

(١) القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع(ص: ١٩١).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، بَابُ فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الوُضُوءِ، (ح٢٤٧).

فِي الظَّاهِرِ)[1] ،وقال العيني: (وَذكروا فِي هَذَا أوجها مِنْهَا: أَن أَلْفَاظ الْأَذْكَار توقيفية فِي تعْيين اللَّفْظ وَتَقْدِير الثَّوَاب، فَرُبمَا كَانَ فِي اللَّفْظ زِيَادَة تَبْيين لَيْسَ فِي الآخر، وإن كَانَ يرادفه فِي الظَّاهِر)[2] ، وقال القرطبي: (في قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ﴾. اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاء بِهَذِهِ الْآيَة عَلَى أَنَّ تَبْدِيلَ الْأَقْوَال الْمَنْصُوص عَلَيْهَا فِي الشرِّيعَة لَا يَخْلُو أَنْ يَقَعَ التَّعَبُّدُ بِلَفْظِهَا أَوْ بِمَعْنَاهَا، فَإِنْ كَانَ التَّعَبُّدُ وَقَعَ بِلَفْظِهَا فَلَا يَجُوزُ تَبْدِيلُهَا لِذَمِّ اللهَّ تَعَالَى مَنْ بَدَّلَ مَا أَمَرَهُ بِقَوْلِهِ. وَإِنْ وَقَعَ بِمَعْنَاهَا جَازَ تَبْدِيلُهَا ؛بِمَا يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَلَا يَجُوزُ تَبْدِيلُهَا بِمَا يَخْرُجُ عَنْهُ)[3] .

فالواجب على ما صحّ عن رسول الله ﷺ من الأذكار المشروعة، وأما ما أُلحق من ألفاظ في هذا الدعاء وجملٍ زائدةٍ ولم تصحّ نسبتها لرسول الله ﷺ فإنه لا يجوز التعبّد بذكرها في هذا الموضع، منها ما تقدّم بيانُ حالتها وتخريجها في المطلب الأولّ:

فهذه الفقرات نقدها العلماء، وبينوا أنَّها لا تصح عنه ﷺ، وكل هذا ونحوه لا أصل له في السنة الصحيحة، كما تقدّم في دراسة الأحاديث الواردة، والحجة فيما ثبت عن النبي ﷺ ، لا عن غيره، والواجب البحث عما صح عن رسول الله ﷺ من القول، والفعل، مما أثبته أهل النقل بالأسانيد الصحيحة.

وأمّا زيادة: « فإنك لا تخلف الميعاد» فإنه يُسنّ قولها لثبوتها عن النبي ﷺ كما تقدّم في حديث جابر بن عبدالله –رضي الله عنهما –.

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٥٨).
(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٣/ ١٨٩).
(٣) تفسير القرطبي(١/ ٤١١).

الخاتمـــة

وبعد فإنّي أحمد الله عزوجل على ما يسّر من إنجاز هذا البحث، والذي تضمن جمع الأحاديث الواردة في الدعاء بالوسيلة عقب الأذان ودراستها دراسة حديثيّة، **وأذكر أهم النتائج التي توصلت إليها:**

١- كثرة طرق وأوجه أحاديث الباب، وقد بلغ عدد الأحاديث الواردة ثمانية أحاديث، وأصلها وأشهرها حديث جابر ﷺوحديث عبدالله بن عمرو بن العاصﷺ.

٢- صحة حديث جابر بن عبدالله ﷺ من الوجهين، وذلك لتخريج البخاري للوجه الأول في صحيحه، ولصحة إسناد الوجه الثاني مع توفّر قرينة الاختصاص لراويه عن المدار، وهو محمد بن عوف، وبقية رجاله ثقات، وبذلك تصح زيادة «إنك لا تخلف الميعاد».

٣- ما سوى حديثي جابر بن عبدالله ﷺ وعبدالله بن عمرو بن العاص ضعيفة في أسانيدها كلام تقدّم لكن يشهد لأصلها الأحاديث السابقة، باستثناء حديث ابن عبّاس ﷺ فإن إسناده حسن كما عند الطبراني في الأوسط.

٤- من خلال دراسة هذه الأحاديث يظهر فضيلةُ هذا الدعاءِ الجامع لهذه التوسُّلات العظيمة من نداء الله، والتضرُّع إليه بألوهيَّته وربوبيَّته، وبدعواتِه التَّامَّاتِ الكاملات، وبهذه الصَّلاة الدَّائمة القائمة، أنَّ ينالَ نبيِّنا محمَّد مقامَ الحَمْدِ الَّذي وعده إيَّاه، فمَنْ أجاب المؤذِّن في حديثِ جابر ﷺ ، وصلَّى على نبينا محمَّد –كما قُيّد بحديث عبدالله بن عمرو – فقد استحَقَّ أنْ يكون ممَّن يشفعُ فيهم النَّبيُّ ﷺ يوم القيامة، حينما يتأخَّرُ جميعُ الشفعاءِ، ويتصدَّى لها ﷺ .

٥- دعاء الوسيلة كما علمنا إياه النبي ﷺ لا يُعدل عنه كما لا يُزاد فيه ولا يُنقص، والواجب الاقتصار على ما صحّ عن رسول الله ﷺ من الأذكار المشروعة.

وهذا ما وصلت إليه من إتمام هذا البحث، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١. الأذكار ، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ، دار الفكر ، بيروت – لبنان ،١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

٢. التاريخ الكبير ، البخاري، (ت : ٢٥٦هـ) ، ط : دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن ، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان .

٣. تقريب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، الحافظ أحمد بن علي (ت: ٨٥٢ هـ) ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، ط ١، مصر، دار الكوثر ، ، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م .

٤. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، المزي ، تحقيق : د. بشار عواد معروف ، ط ١ ، بيرت ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

٥. الجامع الكبير – سنن الترمذي ، أبو عيسى الترمذي، (ت : ٢٧٩هـ) ، تحقيق: بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ،١٩٩٨ م .

٦. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللهﷺ وسننه وأيامه ، صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق: محمد زهير الناصر ، ط ١ ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، ١٤٢٢هـ.

٧. الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم، (ت: ٣٢٧هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، مصورة عن مجلس دائرة المعارف العثمانية ط ١ ، بحيدر آباد، الهند، ١٣٧١ هـ – ١٩٥٢ م .

٨. الجواب الباهر في زوار المقابر، أحمد بن تيمية، تحقيق : سليمان الصنيع وعبد الرحمن المعلمي،الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.

٩. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط ٢٧ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

١٠. السنن ، لابن ماجه ، (ت : ٢٧٣ هـ) ، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه الدكتور بشار عوّاد معروف ، ط ١ ، بيروت ، دار الجيل ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

١١. السنن، لأبي داود، سليمان السّجستاني (ت : ٢٧٥ هـ) ،إعداد وتعليق : عزت عبيد

وعادل السّيد ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .
١٢.السنن الصغرى ،النسائي ، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، وحاشية الإمام السندي ، بيروت – لبنان ، دار الكتب العلمية (د. ت) .
١٣.السنن الكبرى ، أبو بكر البيهقي (ت : ٤٥٨هـ) ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط ٣ ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .
١٤.فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني الشافعي ، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩ هـ ، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي ، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.
١٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق دار الحرمين– القاهرة ،مكتبة الغرباء الأثرية– المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٧ هـ.
١٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ،الذهبي، (ت : ٧٤٨هـ) ، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
١٧. لسان العرب ، ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى (ت: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت ، ط ٣ – ١٤١٤ هـ .
١٨. مجموع الفتاوى ، تقي الدين بن تيمية، (ت: ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، السعودية ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
١٩.مختار الصحاح ، أبو عبد الله الرازي (ت: ٦٦٦هـ) ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا ، ط ٥ ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
٢٠.المسند ، الإمام أحمد بن حنبل(ت ٢٤١ هـ) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت، ط ٢ ،مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م .
٢١.مسند، الدارمي، أبو محمد التميمي السمرقندي (ت : ٢٥٥هـ) ، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني ،دار المغني ، المملكة العربية السعودية ، ، ١٤١٢ هـ– ٢٠٠٠م.
٢٢. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ، مسلم

النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) ، وقف على طبعه وتحقيق نصوصه ، محمد فؤاد عبدالباقي ، (د. ط) ، بيروت – لبنان ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٣. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ،البوصيري، أبو العباس الشافعي (ت : ٨٤٠هـ) ، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي ، دار العربية – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .
٢٤. المصنف ، عبدالرّزاق، أبو بكر الصنعاني (ت : ٢١١هـ) ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، المجلس العلمي– الهند ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ.
٢٥. المعجم الكبير ،الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، (ت : ٣٦٠هـ) ، تحقيق: حمدي السلفي ، مكتبة ابن تيمية – القاهرة ، ط٢ .
٢٦. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف (ت : ٦٧٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ .
٢٧. الموطأ ، مالك، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي ، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبو ظبي – الإمارات ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .
٢٨. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، الطبعة: الثانية ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
٢٩. نصب الراية لأحاديث الهداية ، الزيلعي (ت : ٧٦٢هـ) ، تحقيق: محمد عوامة،مؤسسة الريان للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
٣٠.النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، ابن سيد الناس، (ت: ٧٣٤ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
٣١.النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك

الشيباني الجزري (ت : ٦٠٦هـ) ،تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
٣٢ . نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار ، الشوكاني، (ت : ١٢٥٠ هـ) ، حقّقه وعلّق عليه: طارق بن عوض الله بن محمّد، دار ابن القيّم ، ط ٣، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م .
٣٣ . الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف الكويت، من ١٤٠٤ – ١٤٢٧ هـ.

Copyright of Journal of Sharia & Islamic Studies is the property of Kuwait University, Academic Publication Council and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.